دليل إنشاء وكالة حضرية

AFD

FRENCH NETWORK OF URBAN PLANNING AGENCIES

FNAU

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

الفهرس

الافتتاحية الوكالات الحضرية، أدوات التحوّل الحضري 3
المقدّمة قراءة الدليل 4

تحدّيات الأجندة الحضرية الدولية

وكالات التخطيط الحضري، أدوات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة 5
الأجندة الحضرية الدولية الجديدة التي وضعتها الوكالة الفرنسية للتنمية 6
الجمعية العامة للشركاء (GAP)، شبكة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة 6
التخطيط لمستقبل حضريّ مستدام 7
وكالات التخطيط الحضري، أدوات أساسية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة 8

ما هو الهدف من إنشاء وكالة حضرية؟

تحديات وكالات التخطيط الحضري بحسب الوكالة الفرنسية للتنمية 9
المنهجية ما هو الهدف من إنشاء وكالة حضرية؟ 10

أشكال متعددة ومتنوّعة

تصنيف الوكالات الحضرية 11
أنواع الوكالات الحضرية 12

مجالات عمل الوكالات الحضرية

مشروع إقليمي، تخطيط، إدارة
كوريتيبا معهد كوريتيبا للتخطيط والبحوث الحضرية (IPPUC) 14
مومباي هيئة تنمية المنطقة الحضرية، مندوبة العاصمة الاقتصادية الهندية 15
سيول معهد سيول، مركز الموارد 15
ليون التخطيط لفهم الإقليم بطريقة أفضل 16
ليون إدارة الوكالة الحضرية على الطريقة الفرنسية 16
إيل دو فرانس معهد إيل دو فرانس للتخطيط للتنمية الإقليمية 17
باريس الحدود الجديدة لباريس الكبرى 17
ميديلين دعم وكالة باريس للتعمير من أجل تطوير خطة بيو 2030 الاستراتيجية 18
ريو دي جانيرو تعاون نشط بين ريو وباريس في مشروع حضري كبير 18
جوهانسبرغ العمل البلدي بهدف تحقيق تحوّل مكاني 19
مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه (CODATU) 19
الهند المدن الهندية متوسطة الحجم:
الحاجة إلى تنسيق مشاريع النقل والتخطيط الحضري 20
قمّة كلايمت شانس (CLIMATE CHANCE)
التخطيط في المناقشات الدولية حول المناخ 21
الوكالات الحضرية في قلب التحديات العالمية 21
أنورادابورا تعزيز موقع مُدرج على لائحة اليونسكو للتراث العالمي 22
رين إدارة الأراضي من خلال التخطيط الحضري 23

المعرفة والرصد والتقييم
إيل دو فرانس رصد وتقييم التخطيط الحضري بين المرونة والشفافية 24
باماكو عملية إنشاء وكالة تخطيط حضري لمتابعة الخطة الرئيسية للمدينة 24
مارتينيك - لا ريونيون – غويانا الوكالات الحضرية في الأقاليم التابعة لفرنسا والهندسة المصممة لتلبية احتياجات هذه المناطق 25

الحوكمة، الإنتاج المشترك، بناء القدرات
شركاء الحملة الحضرية العالمية في عملية تقييم تحدّيات مؤتمر الموئل الثالث 26
20 و21 يناير 2016: المجمع الحضري في باريس حول التخطيط الذكي للمدينة المستدامة 26
ريو دي جانيرو عودة الحوكمة الحضرية 27
أداة دعم للحوكمة المحلية الجيّدة في لبنان 27
بازل-ميلوز معرض بازل الدولي للعمارة 2020: أداة لمدينة عابرة للحدود 28
أديس أبابا وكالة التخطيط الحضري: نحو هيكل مستدام ذات طابع شراكي 28
مدينة هو تشي منه مركز الاستشراف والدراسات الحضرية (PADDI) 29
أنتاناناريفو معهد حرف المدينة، عرّاب الوكالة الحضرية المستقبلية 29

كيف يتم إنشاء وكالة حضرية؟

المنهجية عملية إنشاء الوكالة 30
المنهجية أربعة مجالات هامّة 31
المنهجية شروط النجاح والمخاطر التي ينبغي تجنّبها 32
المنهجية شروط الاستدامة والتدعيم 34

الشبكات

الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري، الشبكة الفرنسية للوكالات الحضرية 35
مجال: مساحة فدرالية للوكالات الحضرية المغربية 36
الجزائر الوكالة الوطنية للتخطيط الحضري أو تجمّع مكاتب الدراسات الجزائرية العامة في شبكة وكالات حضرية 36
الجمعية المكسيكية للمعاهد المحلية للتخطيط: المؤسسات المحلية للاستجابة إلى الضغوطات التنموية 37
الهند المعهد الوطني للشؤون الحضرية، خليّة الأبحاث في المدن الهندية 37
الشبكة العالمية للوكالات الحضرية 38
الميثاق برنامج يهدف إلى ربط الوكالات الحضرية بشبكة عالمية 39

الافتتاحية

الوكالات الحضرية، أدوات التحوّل الحضري

يُعدّ التحوّل الحضري تحدّياً كبيراً في القرن الـ 21: إذ من المتوقّع أن يصل عدد السكّان الجُدد في المدن إلى 2.5 مليارات بحلول العام 2050، معظمهم في إفريقيا وآسيا، سواء في المدن الكبرى أو في المدن متوسطة الحجم، بينما تبحث المدن الشمالية عن نماذج تطوير جديدة أكثر جودة. ترتكز المُدن الحضرية على تدفق المعرفة والثروات وفرص العمل ولكن يبزر فيها أيضاً عدم المساواة والمخاطر وتحدّيات الطاقة والمناخ.

تلخّص صيغة «المدن هي الحل» التحدي الذي يواجه جميع الأقاليم حول العالم: ألا وهو اختراع نموذج حضري جديد لبناء مدن حاضنة وشاملة ومرنة للجميع تراعي المساحات الريفية والطبيعية التي تحيط بها وتغذيها. تقع المسؤولية على عاتق السلطات المحلية بالدرجة الأولى لتحقيق هذا التحوّل بما يلبي تطلّعات السكان بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة في إطار الحوكمة التعاونية.

ما هي الأدوات اللازمة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الموئل الثالث الذي عُقد في كيتو؟

لتحقيق النجاح، يجب أن تتحلى السلطات المحلية بالقدرة على مواجهة التحدي المتمثل في التنظيم و«التخطيط الذكي»، الذي يتم تنفيذه على المدى الطويل في نهج متكامل بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة المحلية. ويجب أن يكون هذا التخطيط قابلاً للتطوير ومنفتحاً على الابتكارات، ويضمن «حقّ الجميع في المدينة»، وذلك في ضوء الاستثمارات المالية الفعّالة. كما يمكن أن يصبح هذا التخطيط الذكي منصّة عمل مشتركة لجميع الأطراف الفاعلة في المدينة. إذ تفترض الرسملة وتبادل المعرفة، مستندات التنظيم الحضري، الوثائق العقارية، إدارة البنية التحتية والخدمات بالإضافة إلى بناء رؤية مشتركة تضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المدينة وهي السلطات المحلية والدول والشركات وقطاعات الخدمات والمستخدمين والمواطنين.

الوكالات الحضرية هي أدوات تم تطويرها بأشكال مختلفة حول العالم، اعتماداً على السياقات المؤسسية والإقليمية المختلفة. وهي تسلّط الضوء على الحاجة إلى إقامة شراكة بين مختلف الشركات والأطراف الفاعلة المتعددة وتبادل المعرفة وصياغة السياسات الحضرية والمشاريع ذات الطابع العملي الطويلة الأمد والمتطوّرة.

يعدّ هذا الدليل الخاص بوكالات التخطيط الحضري ثمرة التعاون الذي جمع الوكالة الفرنسية للتنمية التي تواكب تنفيذ المشاريع المجتمعية في جميع أنحاء العالم والاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري (الشبكة الفرنسية للوكالات الحضرية). وهدف هذين القطبين الرئيسيين هو تعزيز رؤية التخطيط المنسق الذي يتكيّف مع الأوضاع المحلية. ويمكن أن تكون الوكالات الحضرية، التي يقترح هذا الدليل طرقًا للمساعدة في إنشائها، محفّزات للمجتمعات من أجل تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

آن أوديك
رئيسة شعبة المجتمعات المحلية والتنمية الحضرية، الوكالة الفرنسية للتنمية

جان روتنر
رئيس منطقة الشرق العظيم، الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري

المقدّمة

قراءة الدليل

على الرغم من انتشار الوكالات الحضرية حول العالم وإنشاء بعضها منذ أكثر من نصف قرن، إلّا أنّها لا تزال غير معروفة نسبياً. ومع ذلك، صحيح أنّها تؤدّي اليوم دوراً غير نمطياً بين العالم التقني والعالم السياسي إلّا أنّها جوهرية لاتّخاذ قرار مستنير وإجراءات صائبة في إقليم معيّن. وقد تكون بمثابة الحلقة المفقودة في سياسات الإدارة والتخطيط كما قد تلعب دور الوسيط بين مختلف الأطراف الفاعلة في إقليم ما للوصول إلى حالات أكثر تجانساً وذكاءً. وفي سياق التخطيط الحضري غير المسبوق، نلاحظ أنّ الوكالات الحضرية تنتشر حول العالم بطريقة غير متساوية.

يقدّم هذا الدليل قراءة لمختلف أنواع الوكالات ويتيح المجال للتفكير في فوائد إنشاء وكالة حضرية. كما تتوفّر نظرة عامة غير شاملة لمختلف الوكالات الحضرية حول العالم التي تدعم هدف هذا الكتاب في مجالات العمل المتنوّعة مثل التخطيط، المشاريع الإقليمية، الإدارة، المعرفة، الرصد، التقييم، الحوكمة، الإنتاج المشترك وبناء القدرات. تشير إحدى الطرق أيضاً إلى كيفية إنشاء هذه الأداة الهندسية خطوة بخطوة وهي موجّهة للسلطات المحلية التي يتراوح نطاق عملها بين تحديد السياسة العامة الأولية وتقييم المشروع النهائي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُشكّل أعمال الوكالات الحضرية جزءاً من الشبكات الوطنية، وبالتالي تتيح القيام بعمل جماعي ومشترك وأحياناً متبادل. كما تسمح هذه الوكالات بالقيام بالتخطيط المستدام والشامل الذي تمّ بناؤه مع الأطراف الفاعلة في الإقليم مع مراعاة الأوضاع المحلية على وجه الخصوص. وفي الوقت الذي يتمّ به صياغة الأجندة الحضرية الجديدة والعالمية، من الضروري التفكير في كيفية تنفيذ هذا التخطيط. ويمكن أن تكون الوكالات الحضرية أداة فعالة لإدارة المدن في كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

تحدّيات الأجندة الحضرية الدولية

تضع الأجندة الحضرية العالمية التخطيط الحضري المستدام في قلب التحديات الإنمائية للمدن على مدار العشرين سنة القادمة. وفيما يتعلق بالالتزام رقم 11 بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تُعزز الأجندة الجديدة تطوير المدن الشاملة والآمنة والمرنة والمستدامة.

وكالات التخطيط الحضري، أدوات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

في العام 2050، سيعيش حوالي 70٪ من سكان العالم في المدن. وللتحضّر لاستقبال ملياري شخص من سكان التجمعات الحضرية في المستقبل، تضع الأجندة الحضرية العالمية التخطيط الحضري المستدام في قلب التحديات الإنمائية للمدن على مدار العشرين سنة القادمة. يهدف الالتزام رقم 11 بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى بناء مدن شاملة ومرنة ومستدامة. وتلعب المدن والسلطات المحلية والدول دوراً جوهرياً في مواجهة هذا التحدي إلى جانب جميع الأطراف الفاعلة في الأقاليم.

تُعدّ وكالات التخطيط الحضري منصّة شراكة تؤدّي دوراً مهمّاً في تحريك الأطراف الفاعلة المتعددة للعمل لصالح المدن المستدامة. كما أنّها تساعد على تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة للسنوات العشرين القادمة المحددة في مؤتمر الموئل الثالث للأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وهو المؤتمر الثالث بعد مؤتمر فانكوفر عام 1976 وإسطنبول عام 1996، ويُعدّ جزءاً من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة والشاملة المنبثقة عن مؤتمرات ريو عام 1992 وريو +20 عام 2012 واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ في ديسمبر 2015. تمّ إعداد مؤتمر الموئل الثالث من قبل هيئة ومكتب يعملان تحت إدارة الإكوادور وفرنسا مجتمعين. وتحدّد الأجندة الحضرية الجديدة شروط التنفيذ في أكثر من 195 دولة عضو في الأمم المتّحدة.

ما هي وسائل وطرق الحوكمة التي ينبغي استخدامها لضمان الحقوق الأساسية ونوعية الحياة والتطوير الشامل إلى جانب الحفاظ على البيئة والتنفيذ المتباين للأهداف وفقاً للأوضاع المحلية؟ يمكن لوكالات التخطيط الحضري تحديد وسائل وطرق الحوكمة بفضل معرفتهم العميقة للأقاليم. تضع الوكالات الحضرية الإنسان في قلب التنمية الحضرية والإقليمية لتعزيز مبدأ «حقّ الجميع في المدينة» هذا ينطوي على الحق في عيش كريم وآمن والحصول على فرص عمل والاستفادة من الموارد الثقافية والخدمات الإقليمية والوصول إلى إسكان لائق ووسائل النقل والإنترنت بالإضافة إلى فرص للتعبير عن الرأي في عملية صناعة القرار. ومن خلال القيام بتخطيط ذكي، تستفيد الوكالات الحضرية من خبرات الجميع سواء كانوا مستخدمين أو منتجين أو مقيمين أو مواطنين. يجب على المدن والأقاليم أن تعالج المشاكل الحالية: المرونة في المناطق الحضرية، التحول في مجال الطاقة، التغيّر المناخي، النماذج الاقتصادية الجديدة والثورة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التمييز الحضري والإقليمي يُشكّل حتّى اليوم مشكلة كبيرة يجب أن تُعالج عن طريق تنمية أكثر استدامةً وشموليةً. تتطلّب هذه التحديات اتّخاذ إجراءات لامركزية على مستويات مختلفة (المدينة والعاصمة والإقليم)، وتطبيق نهج متكامل ونظامي يساعد على تقديم حلول تتكيّف مع الأوضاع المحلية من خلال التنسيق بين الوكالات الحضري.

صورة جوية لمنزل صغير وقديم © صورة لستيف مارتينيز

الأجندة الحضرية الدولية الجديدة التي وضعتها الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

إنّ المؤتمر الثالث الذي عقدته الأمم المتّحدة حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في أديس أبابا بتاريخ يوليو 2015 تحت عنوان الموئل الثالث يُعدّ أوّل مؤتمر ذات طابع عملي يُعنى بالمدن والأقاليم في أعقاب تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بتمويل التنمية واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والالتزام العالمي الذي تمخّض عن مؤتمر الأطراف بدورته الحادي والعشرين، وهي ثلاثة عوامل أكّدت على أهمية دور المدن في الأجندة الدولية. ويجب على هذا المؤتمر أن يعزّز التزام الدول في العمل على التنمية الحضرية المستدامة وصياغة الأجندة الحضرية الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الوكالة الفرنسية للتنمية تموّل مشاريع عديدة تساهم في توجهات المدينة المستدامة وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكان المُدن وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والعمالة المحلية والحد من الآثار البيئية السلبية. ويكمن الهدف في تعزيز نشوء مدن مرنة وديناميكية وموحّدة.

يجب أن تنعكس الأهداف التي تدعمها الوكالة الفرنسية للتنمية في الأجندة الحضرية الجديدة:

- تعزيز المدن الصديقة للبيئة وذات مستويات الكربون المنخفضة؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي والمدن التي يسهل الوصول إليها لجميع سكانها؛
- تعزيز الديناميات الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل.

لذلك، تتمثل إحدى الأولويات في تمويل ودعم الاستراتيجيات الإنمائية للأطراف الفاعلة المحلية، التي تعمل على تشجيع المشاريع الإقليمية.

كما ترغب الوكالة الفرنسية للتنمية بشكل خاص في المساهمة في صياغة الأجندة الحضرية الجديدة التي تتمحور حول ثلاثة مواضيع رئيسية تندرج تحت هذه الأهداف الرئيسية:

التمويل: تسهيل حصول المدن على التمويل من خلال تنويع الوسائل. كما أقرّ مؤتمر أديس أبابا في يوليو 2015 بالدور المركزي للسلطات المحلية في تمويل التنمية. ويجب استكمال هذه المبادرة.

سياسات الإسكان والموئل: دعم السلطات العامة لإدارة المدن بطريقة مستدامة. تتمتّع الوكالة الفرنسية للتنمية بخبرة عالية في مجال الإسكان الذي يُعدّ الإشكالية الأساسية التي سيتمّ بحثها في مؤتمر الموئل الثالث والذي يُشكّل جزءاً لا يتجزّأ من ديناميات التنمية.

المُدن التي تمرّ بأزمة: تفضيل الدعم المعياري القائم على النسيج المحلي. يكمن هدف الوكالة الفرنسية للتنمية في تنفيذ خطط صارمة في المدن التي تمرّ بأزمات لمعالجة الآثار السلبية للأزمات والحدّ من الهشاشة والسعي إلى تحقيق الاستقرار للسلطات العامة والسكّان على حدّ سواء في إطار الخطوات التي ستُتبع على المدى القصير والمتوسّط والطويل.

شوارع في بوينوس أيريس/
فليكر- كيفين دولي

الجمعية العامة للشركاء (GAP)، شبكة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تم إطلاق الجمعية العامة للشركاء (GAP) في أكتوبر 2014 خلال مجمع المفكرين الحضريين الذي عُقد في كاسيرتا (إيطاليا)، وهي مبادرة تجمع بين جميع شركاء الحملة الحضرية العالمية (WUC) لدعم عملية مؤتمر الموئل الثالث. تتكوّن هذه الجمعية من 15 هيئة من السلطات المحلية، شركات الأبحاث، المؤسسات أو المنظمات الأهلية لتُشكّل بالتالي منبراً ونموذجاً للانتاج المشترك بالنسبة لأعضائها مجتمعين. بالإضافة إلى ذلك، وضعت هذه الجمعية خارطة طريق استعداداً لمؤتمر الموئل الثالث حدّدت فيها تحدّيات صياغة الأجندة الحضرية العالمية وآلية تنفيذها. ومن بين التحدّيات التي وضعتها الجمعية العامة للشركاء نذكر التخطيط الحضري الذي يُعدّ أداة أوّلية لتطوير المدن وتنفيذ المشاريع التنمية بطريقة عملية وملموسة.

ومع مؤتمر الموئل الثالث، بدأ العمل لإيجاد طريقة لاحتواء الانفجار السكّاني في المدن الحضرية. فتُعدّ الجمعية العامة للشركاء إلى جانب الأطراف العالمية الفاعلة في المُدن وفي مجال تطوير الأقاليم شبكة أساسية تتيح التفكير الجماعي لتخطيط حضري مستدام ومشترك في الأقاليم.

رافائيل توتس
منسق، قسم التخطيط والإدارة الحضرية، موئل الأمم المتحدة

تخطيط لمستقبل حضريّ مستدام

لا يختلف اثنان على أنّ المستقبل سيكون حضرياً بامتياز. فالمُدن الحضرية تتطوّر بسرعة وعلى وجه الخصوص في الدول المتطوّرة ويرافق هذا التطوّر فرصاً كثيرة وتحدّيات أكثر. توفّر الكثافة الحضرية وفورات كبيرة في الحجم للمدن والمناطق، ولكنّها قادرة أيضاً على توليد تكاليف وعوامل خارجية متعدّدة. وتتطلّب التحدّيات العالمية التي نواجهها على غرار التغيّر المناخي أو اِسْتِنْزاف الموارد حلولاً جديدة ومُبتكرة.

لذلك، يهدف عمل موئل الأمم المتحدة في مجال التخطيط والإدارة الحضرية إلى تعزيز مُدن وأقاليم أكثر اندماجاً وشموليةً وأفضل اتصالاً وتكاملاً تكون قادرة على الصمود، على وجه الخصوص في مواجهة تغيّر المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، تم اختبار مناهج تخطيط مختلفة وتنفيذها في كافة أنحاء العالم. وأياً كان النهج الذي يتم اختياره، يتطلب التنفيذ الناجح للاستراتيجيات الحضرية دائمًا إرادة سياسية قوية، شراكات مناسبة، إطارًا تشريعيًا شفافًا وخطّة مالية قوية.

واستناداً إلى الدروس المُكتسبة من كلّ الجهود المبذولة سابقاً، اعتمد مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة مبادئ توجيهية دولية للتخطيط الحضري والإقليمي. تملأ هذه التوجيهات فجوةً كبيرة من خلال توفير إطار مرجعي للتخطيط يكون مفيدًا على عدة مستويات ويمكن تكييفه مع السياقات المختلفة: المحلية والإقليمية والوطنية. وهي مصممة أيضًا لدعم تنفيذ خطة 2030، ولاسيّما الهدف رقم 11، الذي يدعم المدن والمستوطنات البشرية المفتوحة للجميع والآمنة والمرنة والمستدامة. ويسلط أيضاً الضوء على الحاجة إلى الاستخدام الفعّال للأراضي والنقل العام والمساحات العامة فضلاً عن الحفاظ على الروابط القوية بين المناطق الحضرية والريفية.

ويزيد تبادل المعرفة والتعاون بين مجموعات مختلفة من الأطراف الفاعلة بشكل كبير من فرص التنمية الحضرية المستدامة. إنّ مختبرات التخطيط والإدارة الحضرية لموئل الأمم المتّحدة تنتمي إلى مجموعة متزايدة من مختبرات التخطيط والإدارة الحضرية العامة والأكاديمية والخاصة التي تطوّر مناهج مبتكرة ومتكاملة ومستدامة. وبالتالي، تعزّز هذه المختبرات رؤيةً تجمع بين الاستراتيجيات المكانية والقانونية والمالية والاجتماعية والبيئية لتقديم استراتيجيات شاملة ومشتركة. وفي هذا المجال، ندعم مبادرة الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتسليط الضوء على دور الوكالات الحضرية حول العالم كأدوات أساسيّة للتنمية الحضرية المستدامة.

ونحن على يقين من أنّ الأجندة الحضرية الجديدة ستكون دليلاً إضافياً ودافعاً وإلهاماً في مجال تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية لتشجيع الأطراف الفاعلة على العمل معاً من أجل مستقبل مستدام للمدن.

شروق الشمس في فانكوفر
\ صورة لجورد مكينا

منظر لنيروبي \ صورة لـ «إس تي إي»

جان بيير ايلونج مباسي
الأمين العام للمدن والحكومات المحلية لأفريقيا

وكالات التخطيط الحضري، أدوات أساسية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

1. بدأت عملية التحوّل إلى عالم حضري ومتقدّم وقد أصبحنا في مرحلة لا يمكننا الرجوع إلى الوراء. سبق أن حدث التحول الحضري في أوروبا وأمريكا. ويحدث الآن بوتيرة سريعة في قارّتيْ أفريقيا وأوروبا. واليوم، هناك أكثر من 500 مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، وتضم حوالي 40 منها أكثر من 10 ملايين نسمة. فتشكّل انعكاساً للتحوّل الكبير والعالمي في المجتمعات.

2. كما يرتبط الأداء الاقتصادي اليوم أكثر فأكثر بكفاءة المدن التي تزيد حصتها في إنتاج الثروة عن 60٪. وتجدر الإشارة إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من المُدن الكبيرة يفوق نظيره في دول عديدة. وبعبارة أخرى، فإن حسن سير العمل في البلدان يعتمد الآن على حسن الأوضاع في المدن. فقد أصبحت هذه الأخيرة محرّكات التنمية.

3. إنّ وتيرة النمو اليوم سريعة وعلى وجه الخصوص في إفريقيا وآسيا، ومن المتوقّع أن تشهد العقود القادمة تسارعاً ملحوظاً في النمو الحضري. وفي هذا الإطار، يجب أن تتكيّف المؤسسات الوطنية والمحلية بسرعة كبيرة لكي تتمكّن من مواجهة تحدّيات التحضّر التي تزداد أهميّةً يوماً بعد يوم. يؤدي عدم اتّباع نهج تحسّبي والافتقار إلى القدرات التقنية والمالية والمؤسسية إلى تدهور ظروف الإسكان والإنتاج الحضري، مما يدفع السلطات في بعض الأحيان إلى اتخاذ تدابير جذرية لتصحيح ما تعتبره تنمية سيئة.

4. ويتطلب التخطيط الحضري قدرات معيّنة، وعلى رأسها هندسة إقليمية قوية ووسائل مالية ورقابة بالإضافة إلى إطار تشريعي ومؤسسي مخصّص للإدارة الحضرية. التحضر غير الرسمي هو انعكاس لنقص قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على تنظيم الإقليم وتوفير الخدمات الحضرية والظروف المؤاتية لتوفير المسكن من أجل تلبية احتياجات السكان.

5. وتثبت وكالات التخطيط الحضري أنّها المؤسسات المختصّة في إدارة التخطيط الحضري. فهي تُعنى بتخطيط عملية التنمية والإدارة الحضرية، ومواكبة التغيير من خلال مراقبة التغيّرات في استخدام الأراضي والتحوّلات في السمات الحضرية المكانية والاجتماعية من أجل توقّع العواقب واغتنام الفرص للتنمية. تثبت هذه الوكالات أيضاً أنها مناسبة لإدارة المناطق الحضرية حيث تكون إدارة الأرصدة البيئية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية دقيقة.

6. ومن هذا المنطلق، تُعدّ وكالات التنظيم الحضري من الأدوات اللازمة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت خلال المؤتمر الثالث للأمم المتّحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. لهذا الغرض، من المفترض أن يساعد إنشاء شبكة عالمية لوكالات التخطيط الحضري على فهم فائدة الوكالات في الإدارة المستدامة والمسؤولة لعملية التخطيط الحضري إلى جانب صانعي القرار والجهات المانحة الدولية. كما أنّها تساهم في تسهيل إنشاء هندسة إقليمية قوية مكرّسة للتخطيط الحضري وسياسات التنمية وإدارة المُدن.

ما هو الهدف من إنشاء وكالة حضرية؟

بهدف تحويل التزامات الأجندة الحضرية الجديد إلى خطّة عمل فعّالة، تعدّ هياكل التنفيذ ضرورية لتطوير رؤية طويلة الأجل للتنمية المستدامة تعتمد على المعرفة والشراكات والتنمية المشتركة.

تحديات وكالات التخطيط الحضري بحسب الوكالة الفرنسية للتنمية

تلعب وكالات التخطيط الحضري دوراً مهماً في دعم السلطات المحلية في التخطيط الحضري وإعداد مشاريع حضرية متكاملة. أمّا بالنسبة إلى الوكالة الفرنسية للتنمية، فهي أداة أساسية إذ تضمن نجاح عملية التخطيط الحضري وتنفيذ السياسات الحضرية المحلية والخطط الاستراتيجية الحضرية والمشاريع الحضرية. وهي جهة فاعلة أيضاً في عملية فهم وقراءة التطوّر الحضري في المدينة وأحيائها. يجب أن تحصل عملية إنشاء وكالة التخطيط الحضري بناءً على مبادرة من السلطات المحلية في الإقليم المعني، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها أم لا من خلال هيكل مشترك بين البلديات ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكومة المحلية. كما ينبغي إشراك الكيانات المحلية الأخرى (المقاطعات أو المحافظات أو المناطق)، قدر الإمكان في مجلس إدارتها وميزانيتها وكذلك الأمر بالنسبة للهياكل المشتركة بين المجتمعات.

قد تملك وكالات التخطيط الحضري أهدافاً متعددة تتماشى مع تلك التي وضعها الاتحاد الوطني الفرنسي لوكالات التخطيط الحضري:

• **المراقبة:** جمع البيانات وتحليل التطوّرات الحضرية، فتصبح كذاكرة إقليمية؛

• **التخطيط:** تنفيذ البرمجة وسياسات التنمية الحضرية المحلية باستخدام مختلف وثائق التخطيط القائمة؛

• **إعداد المشروع:** يمكن أن تتعلق المشاريع بمنطقة حضرية أو مدينة أو مجرّد حيّ. تشمل عملية صنع القرار عادةً السكان والشركاء المؤسسيين للوكالة، الذين يقدّمون كلّ معارفهم.

• **التوقّع:** تطوير مجموعة من «الممارسات السليمة»، بدعم من السلطات المحلية وممثليها بهدف تحسين رؤية المستقبل الحضري (دروس مكتسبة من الأبحاث الإحصائية، مسألة توقّع تأثير التكنولوجيات الجديدة على التحولات الحضرية والاجتماعية، إلخ)؛

• **التواصل:** يرتكز جزء كبير من عملية إنشاء وكالات التخطيط الحضري على الإحصاءات والدراسات والوثائق الأولية والمقترحات السابقة للتشغيل. تمّ نشر معظم هذه الوثائق بهدف إطلاع الجمهور على السياسات والمشاريع التي يتم تجربتها محلياً والتي بإمكانها أن تلعب أيضاً دوراً فعّالاً في النقاش بين المحترفين.

أياً كانت الآليات التي يتم اختيارها، فإن للسلطات المحلية (المحافظات) والسلطات الوطنية (الوزارات) مصلحة في تعزيز قدراتها الهندسية الحضرية على المستوى المحلي، سواء من حيث التخطيط أو متابعة التنفيذ. يمكن أن يؤدي تعزيز القدرات إلى تنفيذ بعض الخطط في الدرجة الأولى، مثل إنشاء مرصد حضري،

• لقيمة المضافة للشراكات مع المجتمعات المحلية الفرنسية

منذ العام 2007، أقامت الوكالة الفرنسية للتنمية شراكات مع أكثر المجتمعات نشاطاً على المستوى الدولي، لاسيّما بسبب حجمها الكبير على غرار باريس، إيل دو فرانس، ميتروبول دي ليون، ليل ميتروبول أو المشغّلون مثل المعهد الإقليمي للتعاون والتنمية. تتميّز هذه المجتمعات الكبيرة بامتدادها على عدّة مناطق جغرافية وامتلاكها مجموعة من الأدوات التي تشكّل قيمة مضافة حقيقية للمشاريع على غرار المسؤولين المنتخبين والخدمات الفنية للمجتمع نفسه ووكالة التخطيط الحضري وهيئة تنظيم النقل وغيرها. تتيح خدماتها الدولية الواسعة تعاوناً احترافياً حقيقياً في المناطق الجغرافية التي تتواجد فيها. أخيراً وليس آخراً، تضع هذه المجتمعات خطط عمل طويلة الأمد في مدن الجنوب، مما يمنحهم معرفة وطيدة بالميدان وبالتحدّيات المحلية: باريس مع كوتونو وجوهانسبرغ، ليون الكبرى مع بورتو نوفو.

شوارع إسطنبول © صورة لموين برين

ما هو الهدف من إنشاء وكالة حضرية؟

تتعلّق المسألة هنا بتسليط الضوء على مساهمات الوكالات الحضرية وفقاً لاحتياجات السلطات السياسية حول العالم.

• بهدف تطوير التخطيط الإقليمي على الأمد البعيد

يمكن لوكالة التخطيط الحضري أن تساهم في:
•هيكلة التنمية الحضرية من خلال تنظيم المعرفة التخطيطية وإعداد وثائق التخطيط والسياسات الحضرية.
•أن تكون أداة لتنفيذ التخطيط: من المشاريع الاستراتيجية الكبيرة إلى التجارب المحلية والاستخدام الأمثل للموارد.
•أن تكون أداة تساعد في اتّخاذ القرار: في إطار رؤية متكاملة تتيح اتّخاذ قرارات استراتيجية تُحرّك كلّ الأطراف الفاعلة.
•تطوير استراتيجية طويلة الأجل متعلّقة في حق الجميع في المدينة بغية الحد من فصل المناطق بينما تبتعد عن الاستراتيجيات التي تتغيّر بحسب الظروف والإدارة اليومية.
•تطوير الأدوات المناسبة لتأمين الاستثمارات والمساعدات الدولية.

• بهدف تطوير، حماية المعرفة المكتسبة عن الأقاليم في الممارسة اليومية للنشاطات

يمكن لوكالة التخطيط الحضري أن تساهم في:
• إنشاء أدوات الرسملة والمعرفة الإقليمية من خلال المراصد وإدارة البيانات عبر الزمان.
• إنشاء قواعد وتحديد أدوات رسم الخرائط لتقديم ملاحظات واضحة وسياسات ومشاريع حضرية.
• تبادل المعرفة حول الإقليم مع الجميع، من خلال مراكز التوثيق التي تفتح أبوابها أمام الجمهور، والتحليلات التعليمية للمنطقة وتنظيم جلسات للمناقشات العامة بهدف المساعدة على صياغة هوية مشتركة.
• المساهمة في تحقيق اللامركزية والديموقراطية المحلية من خلال تغذية المناقشات العامة بمعرفة معمّقة حول الإقليم والمجتمع.

• بهدف إنشاء علاقات تبادل وشراكات

يمكن للوكالة الحضرية أن تساهم في:
•بناء شراكات وعلاقات تبادل بين المجتمعات عندما تتخطّى التنمية الحضرية القيود الإدارية.
•تطوير مفهوم تعددية الاختصاصات وشمولية التحليلات وتناسق السياسات العامة التي تُطبّق في السياق المحلي والثقافي والاقتصادي والبيئي.
•تعزيز ظهور ما يسمى «بالتخطيط الذكي» أي التخطيط المُنفتح الذي تُطبّقه السلطات المنتخبة يداً بيد مع جميع الأطراف الفاعلة (المشغلين من القطاعين العام والخاص، السكان، الجمعيات، الأكاديميين)؛ من بداية المشاريع ولغاية تنفيذها.
•أن تكون محركاً للسياسات الحضرية الدولية، ولاسيّما في الأمور المتعلقة بالتنفيذ الإقليمي للاتفاقيات الدولية.

وكالات التخطيط الحضري مجتمعة في نادي المشاريع الحضرية في مارتينيك، لتتشارك خبراتها حول مشروع إعادة تأهيل مدينة سان بيير الكبيرة © وكالة مارتينيك للتنمية المستدامة وتخطيط المدن

أشكال متعددة ومتنوّعة

حسب السياقات المؤسسية والتنظيم المركزي واللامركزي لسلسلة التنمية، هناك أنواع مختلفة من الوكالات الحضرية حول العالم تلبي احتياجات كل سياق.

تصنيف الوكالات الحضرية

	وكلات التخطيط	وكالات التنفيذ	وكالات التدريب ودعم المشاريع
اللامركزية	**وكالات التخطيط الحضري الشريكة التي تديرها السلطات المحلية** في فرنسا، المكسيك، سلفادور، المكتب التقني للبلديات اللبنانية (لبنان)، معهد البحوث والتخطيط العمراني في كوريتيبا (كورتيبا، برازيل)، جنوب أفريقيا **هيئات التنمية أو تنسيق الخدمات المواضيعية** بولونيا، سنغافورة، شنغهاي، وكالات التنمية، مكاتب الإسكان الاجتماعي أو العام، الهيئة المنظمة للنقل الحضري، المركز الحضري في تورينو **هيئات أو وكالات المشاريع الإقليمية أو الحضرية** مدينة تونس العتيقة، الحدائق الطبيعية **منصّات تضمّ أطراف فاعلة متعدّدة، خاصة أو عامة** برشلونة، نيويورك، بروكسل. **منصات الشراكة التابعة لجامعات** الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، بريطانيا، الهند، ألمانيا، كوريا الجنوبية، البرازيل	**وكالات التنمية المواضيعية (الأرض، الإدارة الحضرية)** المؤسسات العامة الفرنسية، الوكالات الحضرية المغربية، وكالات التخطيط الحضري الجزائرية، لاند ترست المملكة المتّحدة، لاند ترست بلجيكا، شركات التنمية العامة المحلية في فرنسا، المؤسسة العامة في بورقراق (الرباط)، سوليدير (لبنان)، الأردن، مصر، تونس، تركيا، الهند، نافي مومباي، الصين، وكالة نقل العقارات باماكو، دوالا	**معاهد الحرف في المدينة** مرسيليا (مركز الدراسات المالية والاقتصادية والمصرفية)، معهد الحرف في المدينة هانوي، معهد الحرف في مدينة هوشي منه، معهد الحرف في مدينة أنتاناناريفو **ورش عمل للمحترفين** ورشة عمل سيرجي، الفريق الاستشاري للتخطيط الحضري للجمعية الدولية للمدن والمخططين الإقليميين، المختبرات الحضرية لموئل الأمم المتّحدة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا **الشبكات المهنيّة الوطنية** الجمعية الدولية للمدن والمخططين الإقليميين، رابطة التنمية الحضرية الدولية
المركزية	**وكالات التخطيط التابعة للدولة** روسيا، البرازيل، فيتنام (SIURP)، الصين، الهند، المغرب، الجزائر، تونس		

مدينة هو تشي منه في عام 2014
© صورة لباتريس برجر

أنواع الوكالات الحضرية

● في معظم المدن حول العالم، غالباً ما تقوم الإدارات الحكومية أو السلطات المحلية بتوفير وظائف التنمية الحضرية بمساعدة الشركات العامة. ومع ذلك، فقد عمدت المدن الكبرى في كثير من الأحيان إلى تشكيل هيئات متخصصة لإدارة الدراسات والمشاورات وتطوير المشاريع بكفاءة وبطريقة تضمن مشاركة جميع الأطراف، على عكس وظائف الإدارة الحضرية الحالية (إصدار تصاريح البناء، وإدارة الخدمات الحضرية، وتسجيل الأراضي). كما تختلف أنواع هذه الهيئات التي تعمل على مؤازرة ومساندة الإدارات الحكومية والسلطات المحلية.

● **وكالات التخطيط التابعة للدولة** مثل مصر، روسيا، فيتنام. يرتكز عملها خلال المرحلة الأولية على التخطيط والمساعدة في تحديد رؤية الإدارة والسياسات الحضرية المقابلة. يمكن لهذه الوكالات أن تعمل في العديد من المُدن تماماً كما في روسيا أو يمكن أن تعمل في مدينة واحدة تحت إشراف الدولة كما في المغرب. وفي بعض التجمعات في الدول النامية التي لا تملك قدرات تقنية عالية، يتم تنفيذ هذا التخطيط (مثلاً: الخطط الحضرية الرئيسية) كل 10 سنوات أو أكثر بواسطة مكاتب الدراسات التي يتم اختيارها عبر مناقصة تطلقها مباشرةً الجهات المانحة أو السلطات المحلية. بيد أنّ هذا الحل الخارجي لا يضمن الاستمرارية بل يمنح الأطراف الفاعلة نوعاً من التحكّم، وبالتالي يجعل تنفيذ المُخطط أكثر صعوبة

● **وكالات التخطيط الحضري الشريكة التي تديرها السلطات المحلية** كما هو الحال في فرنسا والمكسيك والهند والبرازيل. ومن منطلق الشراكة، تجمع هذه الوكالات السلطات المحلية والدولة والأطراف الفاعلة في الإقليم. كما تديرها هيئات منتخبة وتتألّف من فرق تقنية متعددة الاختصاصات وتضمن ذاكرةً إقليمية جيّدة ومعرفة مستمرّة بشأن التخطيط والسياسات الحضرية. من خلال نهج الشراكة الشامل التي تعتمده، تُعدّ هذه الهيئات عوامل تضمن تماسك القرارات العامة وفعالية تنفيذها. وفي الوقت الذي تتجاوز فيه التنمية الحضرية القيود الإدارية في كثير من الأحيان، تثبت أنّها مفيدة للغاية لتطوير الشراكات بين مختلف السلطات الإقليمية وتسهم في تسهيل عملية الحوار بين الأطراف الفاعلة. كما تعتبر أخيراً أدوات قوية للمساعدة في تحقيق اللامركزية. ينتشر هذا النوع من الأدوات في بعض مدن الجنوب لمعالجة مشكلة تشتّت البيانات والقرارات، وبسبب قلة التنسيق بين الأطراف الفاعلة و/أو السياسات العامة. فهي مفيدة للغاية لتطوير الشراكات بين مختلف السلطات الإقليمية، وتعزيز التبادل وإنشاء الحوارات بين الأطراف الفاعلة التي تُعزّز الاستراتيجيات المتكاملة. تهتم الجهات المانحة الدولية (البنك الدولي أو

البنوك الإقليمية أو وكالات التنمية الثنائية) أكثر فأكثر بهذا النوع من الهيئات التي بإمكانها توفير معلومات شاملة حول الرؤية والمشاريع والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية لمدينة ما.

● **هياكل التنمية أو تنسيق الخدمات المواضيعية** (النقل الحضري، الاقتصاد، الطاقة، البيئة) التي تقوم السلطات المحلية من خلالها بتفويض أصحاب الكفاءات أو تبادل الخبرات. على سبيل المثال، تقوم السلطات العامة التي تُعنى بالنقل العام بإدارة سياسة النقل على نطاق أكبر يربط عدة مجتمعات، أو تضمن وكالات التنمية الاقتصادية تعزيز إقليم ما، أو وكالات إدارة أحواض الأنهار.

● **الهيئات أو الوكالات التي تُعنى بالمشاريع الإقليمية أو الحضرية** تعمل في مساحات جغرافية معيّنة معتمدةً نهجاً متكاملاً. ويمكن أن تكون هذه المساحات دائمة، مثل الحدائق الطبيعية الإقليمية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) أو مشابهة للمساحات التي تهتم بها وكالات الحفاظ على التراث الحضري (وكالة حماية مدينة تونس العتيقة). كما يمكن أن تكون محدودة أيضاً بوقت معيّن في إطار مشروع ما مثل الـ«آي بي إي» (المعرض الدولي للعمارة) الذي تمّ تطويره في ألمانيا (إمشر بارك، هامبورغ، بازل-ميلوز) لتنفيذ مشروع مبتكر مثل المشاريع التي تهدف إلى تحسين الأحياء الفقيرة. قامت سيتيز ألیانس بتمويل حوالي 200 استراتيجية لتنمية المدن وتراوح عملها بين التخطيط الحضري وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

● **وكالات الإدارة الحضرية** (الأراضي، الإدارة الحضرية...). تتدخّل عقب مرحلة التخطيط الحضري لتساهم في تنفيذ المشاريع: العمل في العقارات، تنفيذ المشاريع الحضرية الكبرى، فرز الأراضي وإدارة العمليات الكبيرة والصغيرة بما في ذلك العمليات الهيكلية مثل تطوير شبكات النقل العام الجديدة (تماماً كما حدث في الرباط في مشروع تطوير الترام، وفي كوشي في مشروع تطوير المترو في الهند أو كما حدث مع شركة السكك الحديدية الأثيوبية في مشروع تطوير السكك الحديدية الخفيفة في أديس أبابا). من جهة أخرى، يمكن أن تكون هذه الشركات عامةً أو عامة وخاصة (مؤسسة ذات اقتصاد مختلط) أو خاصّة فقط مع مراقبة أو سيطرة قوية إلى حد ما من قبل السلطة العامة.

● **منصّات تضمّ أطراف فاعلة متعدّدة**، خاصة أو عامة غالبًا ما تعمل في إطار الحوكمة المشتركة التي تساعد على إقامة تحالف بين الأطراف الفاعلة حول مشروع مشترك مثل التحول الحضري، أو استضافة الفعاليات الكبرى، كما هو الحال في برشلونة حكومة كتالونيا، في لندن (سلطة لندن الكبرى، لندن فيرست) أو في بلباو.

● **منصات الشراكة التابعة للجامعات** كما هو الحال في الولايات المتحدة. ترتكز على البحث الأكاديمي لتطوير حلول تعتمد على الشراكة لمواجهة التحديات التي يطرحها التخطيط الحضري.

● **معاهد الحرف في مدينة** IMV هي مؤسسات مرنة تساعد في إدارة المشاريع والتدريب الذي يضمن بناء القدرات المحلية بإدارة المشاريع داخل المدن وتبادل الخبرات. وهذا هو الحال في مدينة هانوي وهو تشي منه وأنتاناناريفو على وجه الخصوص.

● **ورش العمل المهنية** مثل الفريق الاستشاري للتخطيط الحضري للجمعية الدولية للمدن والمخططين الإقليميين (الشبكة الدولية للمخططين الحضريين)، أو المختبرات الحضرية التابعة لموئل الأمم المتّحدة أو ورش عمل لإدارة المشاريع الحضرية في سيرجي بونتواز التي تُنظّم ورش عمل كلّ سنة لصياغة رؤية لإدارة الأحياء أو الأقاليم بناءً على السياقات.

● **شبكات المهنيين الوطنية** (مثل جمعية التخطيط الأمريكية في الولايات الأميركية المتّحدة والجمعية الفرنسية لمخططي المدن في فرنسا...) والإقليمية (المجلس الأوروبي للمخططين المكانيين، المنظمة الإقليمية الشرقية للتخطيط والإسكان (مجموعة المخططين الحضريين في آسيا)، الاتحاد الأيبيري الأمريكي للمخططين الحضريين، رابطة الكومنولث للمخططين الحضريين) والعالمية (منتدى الموئل للمهنيين، الجمعية الدولية للمدن والمخططين الإقليميين، رابطة التنمية الحضرية الدولية، الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، شبكة التخطيط الحضري العالمية). تم تأسيس هذه الهيئات لتبادل المعارف والخبرات والمهارات بهدف تحقيق تنمية حضرية متكاملة.

إمشر بارك في نهر الرور في ألمانيا
©دان سانغ

صورة بيانية لشركاء وكالات التخطيط المدني ومدينة ليون الكبرى
© أورباليون والاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري

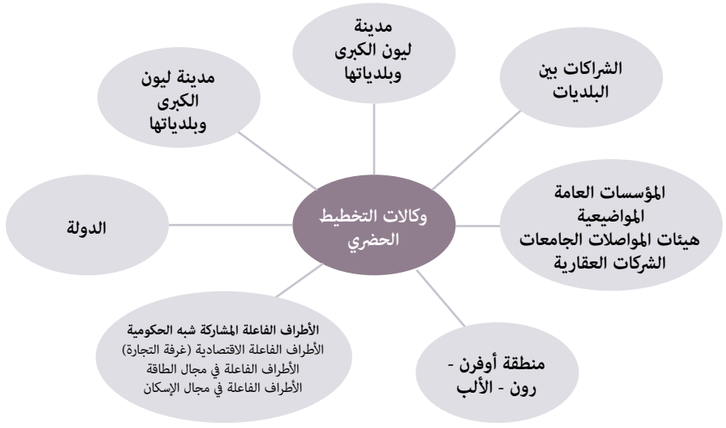

مجالات عمل الوكالات الحضرية

تقوم الوكالات الحضرية بأعمالها في مراحل مختلفة من المشاريع الإقليمية والحضرية، فتبدأ من بناء المشروع الإقليمي وإعداد وثائق التخطيط وتنفيذها وتنتهي بدعم المشاريع الحضرية والسياسات العامة.

مشروع إقليـــمي، تخطيـــط، إدارة

التخطيط الإقليمي هو العمل الأساسي الذي تنفّذه الوكالات الحضرية. إذ يساعد على تشكيل المدينة وفقاً للأهداف السياسية بعيدة الأمد التي تعمل كإطار مرجعي وتنفيذي لمجموعة الأطراف الفاعلة العامة والخاصة في ما يتعلّق بالإدارة والخدمات الحضرية.

كوريتيبا، البرازيل

معهد كوريتيبا للتخطيط والبحوث الحضرية

تضمّ كوريتيبا العاصمة 1.7 مليون نسمة وتقع في ولاية بارانا جنوب البرازيل وغالباً ما يشار إليها كمثال للتنمية الحضرية المستدامة وللمدينة المصممة بذكاء ومجهّزة على وجه الخصوص بنظام تنقّل فعّال.

• التنمية الحضرية والاستمرارية مع مرور الزمن

منذ إنشاءه في العام 1965، لعب معهد كوريتيبا للتخطيط والبحوث الحضرية دوراً رئيسياً في وضع هذه السياسات المبتكرة وتنفيذها واستمر في بذل الجهود لتطبيقها. كما يعمل أيضاً كأداة لتطوير المخطط العام الذي ينظّم عملية تنمية المناطق المحيطة بالمدينة ضمن إطار حضري منظّم للغاية مُرفقاً بمجموعة من التجهيزات.

• التخطيط الذكي والمستدام

كانت كوريتيبا إحدى المدن الأولى التي عزّزت تراثها الحضري التاريخي وأنشأت مساحات عامة للمشاة. وفي تسعينيات القرن العشرين، وبفضل دعم رئيس بلدية مدينة كوريتيبا خايمي لرنر، أصبحت هذه المدينة رائدة في مجال التنمية المستدامة واتّبعت نهجاً قائماً على المسؤولية المشتركة واندماج الفئات السكانية الضعيفة اللذين أتاحا المجال أمام استصلاح الأراضي، إنشاء شبكة تتضمّن أساسيّات الثقافة، وهي عوامل أدّت إلى رسم إطارٍ للتنمية الثقافية والتعليم الشعبي في كافة الأحياء، كما سمحا بتطوير نظام نقل مبتكر خلال القرن الـ 21 يرتكز على مجموعة من الحافلات الحضرية المصممة بطريقة تسلسلية ومرتبطة بمستويات الخدمات المختلفة (الحافلة السريعة أو خدمات النقل القريبة). وقد شكّل نظام النقل الحضري هذا العمود الفقري لعملية التطور الحضري الحديث. وبين الأعوام 2010 و2015، قام معهد كوريتيبا للتخطيط والبحوث بمراجعة الخطّة الرئيسية، والتأكيد على البُعد الحضري لكوريتيبا. يُعدّ هذا المعهد أيضاً هيئة مميّزة تنظّم التخطيط المدني ومرحلة ما قبل التنفيذ بالإضافة إلى مركز للموارد في المدينة.

ومنذ البداية، تم تشكيل مجلس إدارة للمعهد برئاسة رئيس بلدية كوريتيبا وجَمَعَ كل الإدارات الحضرية كما شارك في الإجراءات التشاركية. وفي أوائل القرن الواحد والعشرين، ارتبط مجلس الإدارة بهيئة استشارية تضم جميع الأطراف الفاعلة في الحوكمة الحضرية.

مومباي، الهند

هيئة تنمية المنطقة الحضرية، مندوبة العاصمة الاقتصادية الهندية

تأسست هيئة تنمية منطقة مومباي الحضرية في شهر يناير 1975 بموجب قانون تطوير العاصمة مومباي. يتولّى إدارتها مفوّض يعيّنه رئيس وزراء (السكريتير الأوّل) ولاية ماهاراشترا وهي تتألّف من أقسام متعددة: الهندسة، المالية، التخطيط الحضري، النقل والاتّصالات. تأخذ هذه الهيئة على عاتقها مسؤولية التخطيط الحضري للمنطقة على المدى البعيد إلى جانب تعزيز المراكز الحضرية الجديدة وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتمويل البنى التحتية. كما وضعت الخطّة الإقليمية (4300 كلم مربّع، 22 مليون نسمة) التي تحدّد إطاراً استراتيجياً لتطوير منطقة مومباي الحضرية. ويكمن الهدف من هذه الخطة في تعزيز المركز الاقتصادي لمومباي من خلال تحسين نوعية الحياة وتطوير البنى التحتية لمنطقة مومباي الحضرية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم هيئة تنمية منطقة مومباي الحضرية بالتخطيط ووضع السياسات الحضرية وبرامج العمل كما تُنفّذ مشاريع البنى التحتية الكبرى والمشاريع الحضرية الضخمة وتسهّل توجيه الاستثمارات في العاصمة. وتشتمل مسؤولياتها الرئيسية على إعداد خطط إقليمية لإدارة الأراضي وتطويرها، تقديم المساعدة المالية للمشاريع الإقليمية الكبرى وتوفير الدعم للسلطات المحلية ومشاريع البنى التحتية إلى جانب تنفيذ المشاريع والمخططات في المنطقة الحضرية ورصد الأنشطة التي تمكن أن تعيق تنمية المنطقة الحضرية. كما تقوم هذه الهيئة على وجه الخصوص بتصميم مشاريع الهيكلة الكُبرى وتعزيزها ومتابعتها وتقييمها إذ تهدف إلى تطوير مراكز حضرية جديدة وتحسين وسائل النقل والإسكان والبيئة فضلاً عن توفير المياه الصالحة للشرب في المنطقة.

ويجب أن يتم توضيح دورها الحضري أمام السلطات المحلية بما فيها المجلس البلدي لمدينة مومباي الكبرى (435 كلم مربّع، 12.4 مليون نسمة). وقد ساهمت اللامركزية الإدارية بشكل خاص في ظهور كيانات إقليمية للتخطيط دون الإقليمي التي تؤدي إلى تعديل أساليب التخطيط مع مراعاة مبدأ التبعية المناطقية. تدير الهيئة أيضاً عمليات التطوير الرئيسية (مراكز تجارية جديدة، طرق سريعة حضرية، مناطق سياحية وترفيهية) التي تغطي مساحات كبيرة مستثناة من وثائق تخطيط السلطات المحلية ممّا يطرح علامة استفهام حول دمج المشاريع الكبرى في المدينة.

شارع في مومباي © صورة لآدام كون

سيول، كوريا الجنوبية

معهد سيول، مركز الموارد

تم تأسيس معهد سيول، الذي بات يسمّى معهد سيول للأبحاث، في العام 1992 من قبل حكومة مدينة سيول. وهدفه هو تحديد رؤية متوسطة وطويلة الأمد لسيول واقتراح سياسات اجتماعية وثقافية وتعليمية وصناعية إلى جانب سياسات متعلّقة بالتنمية الحضرية والنقل والأمن والبيئة. يُعتبر معهد سيول معهدَ أبحاث متعدد الاختصاصات يركز على صياغة السياسات الحضرية. وهو يتألّف من عدة أقسام: المجتمع والاقتصاد والإدارة الحضرية وأنظمة النقل والأمن والبيئة والتخطيط الحضري والبيانات والمعلومات والاستشراف وإدارة الاستثمار العام.

ويُجري مجموعة واسعة من الاستقصاءات والأبحاث والدراسات ويجمع الآراء العامة باستمرار عبر موقعه الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساعد حكومة مدينة سيول في اتّخاذ القرارات. وبالتالي، يهدف إلى تطوير السياسات الإقليمية للحكومة وتحسين نوعية الحياة من خلال الدراسات على المستوى المهني. كما يسخّر معارفه المتعمّقة بشأن الإدارة البلدية وخبرته التقنية وشبكته الدولية الواسعة لخدمة هدفه الأساسي. علاوةً على ذلك، يفتح المجال أمام تبادلات المعلومات وبرامج الأبحاث بالتعاون مع المنظّمات المحلية والدولية.

غالباً ما تُعتبر سيول مثالاً ناجحاً لكيفية إدارة عاصمة بلد ناشئ. وعلى الرغم من النمو الديموغرافي الكبير في الستينيات، تمكنت سيول من توفير البنى التحتية الحضرية بوقت قياسي وتحسين المساكن لسكانها. أمّا اليوم، لم يعُد النهج المعياري والكمي للتنمية الحضرية قابلاً للتطبيق خلال فترة ضعف النمو الاقتصادي والصراعات الاجتماعية والمطالب بتحسين نوعية الحياة. فكلّ هذه التحدّيات تتطلب أساليب جديدة لتأمين الخدمات العامة وصياغة السياسات الحضرية المبتكرة التي يتمّ تصميمها واختبارها في هذا المختبر الحضري المُتقن.

ليون، فرنسا

التخطيط لفهم الإقليم بطريقة أفضل

تقع ليون في قلب منطقة حضرية ويبلغ عدد سكانها 3 ملايين نسمة. وُضعت خطّة التماسك الإقليمي لمنطقة ليون بين العام 2004 و2009 وتمّ الموافقة عليها في العام 2010. كانت وكالة ليون للتخطيط الحضري المقاول الرئيسي للمشاريع. فتجاوزت الخطّة الحق في استخدام الأراضي بل هدفت إلى إقامة مشروع يجمع المناطق بحلول العام 2030. وترتبط التوجّهات الرئيسية لهذا المشروع بإنشاء منظمة حضرية متعددة الأقطاب، ودمج شبكة النقل العام السريع وشبكة البنية التحتية الخضراء في المناطق لكي تتيح للطبيعة بأن تكون في متناول الجميع.

• منظمة متعدّدة الأقطاب

يتمثّل أول توجّه مهمّ في خطّة التماسك الإقليمي لمنطقة ليون في إنشاء منظمة إقليمية متعددة الأقطاب. ويجب أن يشارك كل قطب وكل منطقة سكنية إلى حد كبير في بناء منطقة حضرية ديناميكية ومتوازنة وموحدة. وقد تم اختيار دمج اثنين وعشرين قطباً باعتماد الفكر اللامركزي. ومن الطبيعي أن يتم توفير كافة ظروف العيش الكريم للمستوطنات الناشئة وفقاً لهويتها وقدراتها.

• شبكة سريعة للنقل العام

من بين التوجّهات التي حددناها في خطّة التماسك الإقليمي لمناطق مدينة ليون، تُرَكِّز الأهمّية على توجّه واحد أكثر من الباقي وهو بناء شبكة سكة حديد حضرية مترابطة بشبكة قطارات سريعة دولية. وتُعدّ هذه الشبكة ومحطاتها الأربعين عنصراً أساسياً في عملية التنظيم متعددة الأقطاب. وينبغي أن تصبح محطات القطار العمودَ الفقري لعمليات التخطيط الحضري الجديدة: أحياء سكنية، مناطق المكاتب والخدمات، والمناطق التجارية، والمرافق الرئيسية.

• لكي تتمكّن المدينة من الاستفادة من الموارد الطبيعية

من جهة أخرى، قدّمت وكالة التخطيط الحضري عدّة مقترحات لتنشيط المدينة وذلك من خلال شبكة من المناطق الزراعية والطبيعية والنهرية. تُعتبر المساحات الزراعية العنصر الرئيسي في عملية إنشاء مستوطنة. إنّ إقامة الشبكات التي تربط الحدائق والوديان المشجرة والأراضي الرطبة والحدائق المحيطة بالمدن إلى جانب تعزيز ضفاف الأنهر والقنوات يؤديان إلى شبكة متداخلة بإمكانها أن تجعل الطبيعة في متناول الجميع.

• مشروع محدود في نطاق المنطقة الحضرية

بالتزامن مع تطوير مشروع خطّة التماسك الإقليمي، تم تنفيذ النهج الداخلي لهذه الخطّة الذي يُعنى بتنسيق وثائق التخطيط المكاني على نطاق المنطقة الحضرية بدعم من وكالات ليون وسانت إتيان للتخطيط الحضري (13 وثيقة لمساحة تبلغ 12000 كلم مربّع و 3.2 مليون نسمة). وبفضل هذا النهج المبتكر، سيتمكّن القيّمون على أي مشروع حضري من تحديد توجّهاته على نطاق واسع من خلال رؤية مشتركة.

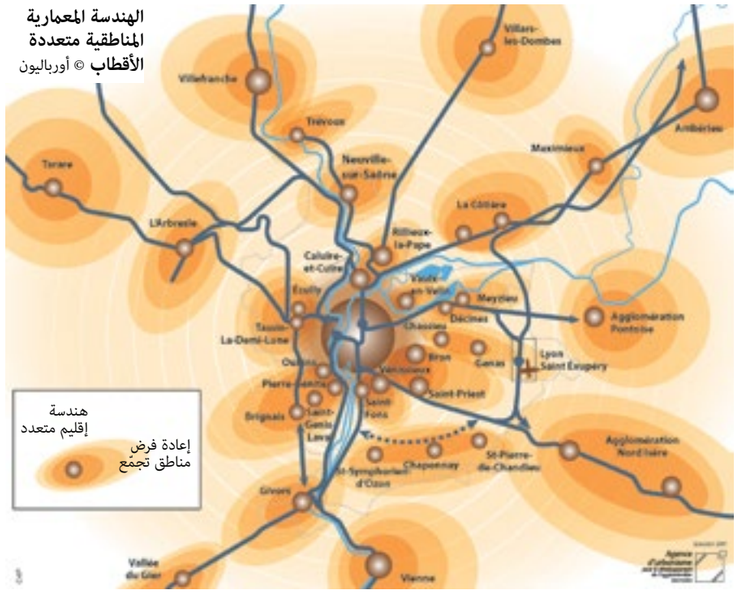

الهندسة المعمارية المناطقية متعددة الأقطاب © أوربالیون

ليون، فرنسا

إدارة الوكالة الحضرية على الطريقة الفرنسية

تُعدّ وكالة ليون واحدة من الوكالة الحضرية الخمسين في فرنسا. وفي ظل تعقيد النظام الإقليمي الفرنسي، يمكن لوكالة ليون الاعتماد على حوالي أربعين شريكاً، بما في ذلك سلطة مدينة ليون الكبرى. وهي تعمل وفق هندسة متعددة التخصصات في أراضي منطقة ليون الحضرية، سواء كانت هذه الأراضي حضرية أو شبه حضرية أو ريفية. كما تفسح المجال أمام الحوار بين سلطات المنطقة الحضرية للاتفاق على رؤية مشتركة أو تحديد السياسات القطاعية المشتركة. تُعزّز هذه الوكالة التخطيط الاستراتيجي وإنشاء نظام تشغيلي منظّم، فتتمكّن بالتالي من الحصول إلى نظام عام أفضل في حين تترك للقطاع الخاص نطاقاً واسعاً للتدخّل لاسيمّا أنّها تتعاون معه كثيراً وعلى وجه الخصوص في إطار إجراء الدراسات على المشاريع الحضرية. تُنشئ وكالة التخطيط الحضري منصة شراكة بين الأطراف الفاعلة في الإقليم وهي على اتصال بالعديد منها سواء كانت عامة أو خاصة أو من المجتمع المدني.

تُعدّ باريس ولندن المدينتين الرئيسيتين في أوروبا. تتمتع منطقة إيل دو فرانس ومدينة باريس والمؤسسة الحضرية الجديدة لمدينة باريس الكبرى التي تم إنشاؤها في العام 2016 بمهارات تكميلية عديدة تتعلّق بالنقل والنمو الاقتصادي والأكاديمي والتنظيم المكاني... ولمواجهة تحدّيات هذه الوحدة الإقليمية، تعمل وكالتيْن حضريتيْن بشكل متكاملٍ في الإقليم وهما: معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس وورشة العمل الباريسية للتخطيط الحضري.

إيل دو فرانس، فرنسا

معهد الإدارة والتخطيط الحضري لتخطيط التنمية المناطقية في إيل دو فرانس

أنشأت الدولة معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس عام 1960 بهدف التخطيط لمدينة باريس الكبرى. يخضع هذا المعهد لإدارة منطقة إيل دو فرانس منذ العام 1982، وقد تزايد دوره بفضل اتّباعه نهجاً جديداً للتخطيط الإقليمي. يُعدّ هذا المعهد مُلتقى لحوار الأطراف الفاعلة في الإقليم ومحوراً للابتكار، كما يُعتبر مثالاً جيّداً في فرنسا وفي الخارج من حيث الاستراتيجية الإقليمية والتخطيط الإقليمي.

وضع معهد الإدارة والتخطيط الحضري الخطة الرئيسية لمنطقة إيل دو فرانس 2030 التي تُحدّد المبادئ التوجيهية لإدارة منطقة جذابة وموحدة وقوية وتتّسم بالطابع الترفيهي.

بالإضافة إلى ذلك، أدّت اللامركزية إلى حدوث تغييرات في محتوى مستندات التخطيط الإقليمي وطريقة تحضيرها. كما تمّ فتح النقاش العام أمام الشركاء من القطاع الخاص وأمام المواطنين من خلال القيام باستفتاء عام وإرسال استبيانات إلى جميع الأسر وعقد «مؤتمر للمواطنين» و«حلقات حوار للمواطنين»، ومنتديات ومناقشة حول مستقبل مدينة باريس الكبرى. تتضمّن الوثيقة بنوداً أكثر مرونة تهدف إلى تحديد التوجّهات الرئيسية مع إبقاء هامش كبير للبلديات للتعديل فيها.

كما تشدّد هذه الوثيقة على أهمية التكيّف مع التغيّر المناخي والتخفيف من حدته وضرورة التضامن على المستوى الإقليمي من أجل الحد من التمدّد الحضري العشوائي، وتصميم مدينة مدمجة ومتعددة المراكز، تضع على قائمة أولوياتها مسألة التجديد الحضري والاختلاط الوظيفي والاجتماعي إلى جانب تعزيز اعتماد وسائل نقل جماعية. كما تحدّد الوثيقة وسائل التنفيذ وتقدّم أداة للرصد والتقييم السنوي.

ربط الخطة الرئيسية لمنطقة إيل دو فرانس 2030 السياسات القطاعية بعضها ببعض في إطار إقليمي متماسك. كما تعدّ هذه الوثيقة شاملة إذ تعمل كأداة تنسيق ضرورية للتفاوض على عقود الخطّة وبرامج عمل التخطيط والتطوير.

خريطة الخطة الرئيسية لمنطقة إيل دو فرانس حول إمكانات وقيود التخطيط الحضري
© معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانسفرانس للتنمية والتخطيط الحضري

باريس، فرنسا

الحدود الجديدة لباريس الكبرى

تم إنشاء منشأة باريس الحضريّة الكبرى رسميًا في 1 كانون الثاني 2016. وهي توحّد باريس و 11 منطقة، مما يجعلها مجموعة تضم 131 بلدية. وتجمع 7.15 مليون نسمة و4.1 مليون وظيفة. بين عامي 2016 و2018، تتولت المنشأة الحضرية أربع نطاقات استراتيجية إجبارية: سياسة الإسكان المحلية، حماية وتعزيز البيئة والسياسة المتعلقة بظروف المعيشة؛ التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطوير الفضاء المديني. قامت وكالة التنظيم الحضري في باريس بزيادة عدد المناطق المشمولة في قواعد بياناتها من أجل تقديم منشأة باريس الحضريّة الكبرى والأراضي وباريس نفسها. قدمت الوكالة في يومنا هذا أكثر من 60 مجموعة من البيانات على نطاق المدن الكبرى، وهي متوفرة للجميع بشكل مجاني، ويتم تحديثها بإنتظام. تندرج هنا أيضا بوابة الخرائط لمتابعة التغييرات الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، تأخذ وكالة النظيم الحضري في باريس كل عام عددًا من المهام المختلفة بناءً على طلب لجنة البرنامج مثل:

- دعم منشأة باريس الحضرية الكبرى ومنطقة باريس والأقاليم الـ 11 التي تؤلفها، مع التركيز بشكل خاص على مفهوم وثائق التخطيط الاستراتيجي وتخطيط المهارات التشغيلية؛
- دراسات موضوعية (الطاقة، والتنقل، والاقتصاد، ونوعية الحياة، وما إلى ذلك)؛
- رصد محطات قطار باريس الكبرى بالتعاون مع منظمة النقل العام الكبرى في باريس ودوائرها الحكومية؛
- دعم الجهات المعنية لتنفيذ المشاريع الهيكلية الكبيرة للمدينة (المحتوى/ الأساليب/ الممارسات) مثل، قوس الإبتكار،إعادة إختراع نهر السين، إختراع المنشأة الحضريّة، محور السين، ومناقصة باريس للأوليمبياد 2024.

معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس وكالة باريس للتعمير، تضافر جهود وكالتيْن حضريتيْن من أجل مصلحة

لتسليط الضوء على الإقليم الجديد في باريس الكبرى، وعلى ديناميته ومشاريعه، قامت وكالة باريس للتعمير ومعهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس بتجميع خبراتها من أجل إنشاء أطلس حضريّ لمدينة باريس الكبرى المستقبلية والذي يُشكّل اليوم مرجعاً مهمّاً لمؤسسات متعددة تهدف للحوار وبناء مشروع مشترك.

ميديلين، كولومبيا

دعم وكالة باريس للتعمير من أجل تطوير خطة بيو 2030

تُعزّز الوكالات الحضرية من خلال التعاون والتبادل لمشاركة أساليب العمل والخبرات والمساعدة في تحسين جودة الممارسات المهنية في كلا الجانبين. وفي معظم الأحيان، تتعاون وكالات التخطيط الحضري مع نظرائها بهدف دعم التعاون بين المدن. كما طوّرت وكالات التخطيط الحضري في إيل دو فرانس وباريس وليون علاقات التعاون في مجال التخطيط يداً بيد مع مدن ومناطق أخرى من حول العالم وعلى وجه الخصوص في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولعدّة سنوات عملت مدينة ميديلين في إطار المشاريع الحضرية المتكاملة لتطوير التخطيط الحضري الاجتماعي الذي نجح في تحويل المشهد الاجتماعي والحضري للمدينة وتحسين الظروف المعيشية لسكان العديد من مناطق الأحياء الشعبية. وتتمنى المدينة اليوم أن تكون هذه الإجراءات جزءاً من رؤية عالمية متماسكة للمستقبل في إطار حضري وقد وضعت في هذا السياق خطة رئيسية حضرية بعنوان بيو 2030. وطلبت الوكالة الفرنسية للتنمية من وكالة باريس للتعمير دعم مدينة ميديلين وفريق أوربام Urbam الجامعي المسؤول عن استراتيجية التطوير بيو 2030. تهدف مهمة دعم الفرق المسؤولة عن خطة «ميديلين 2030» إلى:

- تحديد المنهجية واحتياجات فريق الدراسة؛
- تدريب أعضاء الفريق على إعداد وصياغة الوثيقة؛
- المشاركة في دراسة مسألة التنمية الحضرية الموحدّة التي تحترم البيئة؛
- دعم أعضاء الفريق في مراحل مختلفة من بناء الاستراتيجية. وقد تم تحقيق ذلك في عامي 2010 و2011 من خلال اتّباع ستة إجراءات:

1. عرض مساهمة وكالة باريس للتعمير وتحقيق أعمال مماثلة في مدن أخرى حول العالم: تحقيق خطط التنمية الموحدة لمدينتي الرباط وسلا، المغرب (قيد التنفيذ)، المساعدة في تحقيق الخطة الرئيسية في منطقة طهران (2005)، وتنفيذ خطة التنشيط لوسط ريو دي جانيرو (2008) وغيرها.

2. تشخيص البيانات والمعلومات والاحتياجات وتدريب فريق المشروع.

3. إعداد وتنظيم أربع حلقات دراسية.

- تعريف التحدّيات ومنهجية بناء استراتيجية التنمية الحضرية لعام 2030: الأدوات اللازمة لرؤية حضرية، الأدوات اللازمة للتحليل الديموغرافي، علوم الاجتماع، النقل، المشروع الحضري، التنظيم من الناحية التشغيلية والمالية، الناحية المناخية، نظام المعلومات الجغرافية.
- مراجعة التصنيف وإجراء المناقشات الأولى حول الرؤية الاستراتيجية.
- إجراء مناقشات بشأن السيناريوهات.
- دراسة الوثيقة الختامية.

4. العمل التفاعلي مع أعضاء الفريق بين الحلقات الدراسية.

5. حشد مهارات إضافية في ما يتعلّق بمجال «النقل» و«التخطيط الحضري»؛ توضيح العلاقة بين الكثافة السكانية ومراكز النقل، تطوير وسائل النقل العام والأماكن العامة التي يمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام وعلى الدراجة. عقد مؤتمرات حول سياسة الدراجات.

6. المساهمة في التحضير لمعرض في العام 2011.

اقتراح لوسط مدينة ميديلين © EAFIT-URBAM

ريو دي جانيرو ، البرازيل

تعاون نشط بين ريو وباريس في مشروع حضري كبير

في إطار التعاون القائم بين مدينتي باريس وريو دي جانيرو، شاركت وكالة باريس للتعمير بين عامي 2004 و2007 في خطة لإعادة إحياء حي ساو كريستوفاو (800 هكتار) في وسط مدينة ريو. ركّز هذا المشروع على المساحات العامة، السكن، المساحات الخضراء، المساحات العامة والنشاط الاقتصادي بهدف تحقيق اختلاط اجتماعي أفضل. رغب بنك التنمية للبلدان الأمريكية (BID) وبلدية مدينة ريو في توسيع خطة إعادة الإحياء في وسط مدينة ريو (2000 هكتار) وعهدا بهذه الدراسة إلى وكالة باريس للتعمير بعد أن ربحت المناقصة الدولية، وذلك بالتعاون مع معهد بيريرو باسوس، والمعهد البرازيلي للإدارات البلدية. وُضعت خطة إعادة إحياء وسط مدينة ريو خلال 8 أشهر عام 2008، وهي تشمل المناطق التراثية الموجودة والأحياء الفقيرة والمساحات الكبيرة القابلة للتغيير التي يمكن أن تستوعب المشاريع الحضرية الكبرى. وبالإضافة إلى تصميم المشاريع الحضرية، تضمّنت الخطّة اقتراحات بشأن الاستراتيجيات القانونية والتشغيلية والمالية للمشروع. كما تم اقتراح تنفيذ المشروع خلال 30 عاماً على مساحة تُغطي أكثر من 14 مليون متر مربع ليشكّل أكبر مشروع في أمريكا اللاتينية منذ إنشاء مدينة برازيليا. وقد تمّ تصميم برنامج العمل على الشكل التالي: المناطق السكنية بمساحة 9 مليون متر مربع (3/1 من المساكن الشعبية، 3/1 من المساكن المتوسطة، 3/1 من المساكن الفاخرة)، و3 مليون متر مربع من المكاتب حول محطة ريو ساو باولو المستقبلية للقطارات السريعة، ومليون متر مربع من المتاجر ومرافق الخدمات. وسيؤدي ذلك إلى زيادة في عدد سكّان وسط ريو من 210000 إلى 560000 نسمة كما ستتوفّر فرص عمل أكثر بما أنّ العدد سيرتفع من 522000 إلى 770000 فرصة عمل. تنص الاستراتيجية أيضاً على إنشاء اقتصاد مختلط في مدينة ريو التي تتألف من ولاية ريو دي جانيرو ودولة اتحادية مرتبطة بطرف فاعل خاص. كما يتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال مزاد حقوق الكثافة السكانية: 2.4 مليار دولار أمريكي من الإيرادات، 1.4 مليار دولار أمريكي من النفقات، و1 مليار دولار أمريكي من الأرباح. في أغسطس 2009، تم تعديل اللوائح الحضرية لكي تتلاءم مع المشروع وتم إنشاء اقتصاد مختلط بعد اتفاق حصل بين الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا والحاكم سيرجيو كابرال وعمدة ريو إدواردو بايس. والمشروع اليوم قيد التنفيذ.

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا

العمل البلدي لدعم التحول المكاني

تُعدّ مدينة جوهانسبرغ القلب الاقتصادي لجنوب إفريقيا. كما أنّها واحدة من أكثر المدن تفاوتاً في العالم من حيث توزيع الدخل عبر التاريخ. ارتبط الفصل المكاني التاريخي بنشاط التعدين وتوطّد بسبب الفصل العنصري، كما أنّه مصحوب بظاهرة التوسع الحضري الكبيرة في الستينيات. ثم تفاقمت هذه الظاهرة بسبب تطبيق سياسة ما بعد الفصل العنصري المتمثلة في البناء الضخم للمواقع السكنية ذات الجودة المنخفضة في مساحة كبيرة. كما ساهم الزحف الحضري العشوائي والكثافة في المدينة في الحفاظ على أشكال مختلفة من الاستبعاد.

من جهّة أخرى، وضعت البلدية أعلى قائمة جدول أعمالها التحول المكاني. وتتمثل الإستراتيجية في «إعادة خياطة الأراضي» (recoudre le territoire) من خلال التركيز على تطوير وسط مدينة جوهانسبرغ وبلدات سويتو وألكسندرا وعلى طول المحاور التي تربط هذه النقاط الثلاث. تضم هذه المنطقة أكثر من نصف سكان المدينة، بيد أنّ ثلثي السكان يعانون من الفقر. تترافق هذه الاستراتيجية مع برنامج طموح للغاية للاستثمار العام في هذا المجال من خلال مشاريع الإسكان الاجتماعي والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل العام الحضري. وفي هذا السياق، تدعم الوكالة الفرنسية للتنمية تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:

- تمويل قيمته 120 مليون يورو مخصص لبرنامج الاستثمار البلدي؛
- برنامج تعاون تقني يهدف إلى زيادة تأثير هذه السياسة.

تم إطلاق هذا البرنامج في العام 2014، وهو يتيح الاستفادة إلى أقصى حدّ من الخبرات الفرنسية (معهد علم الشكل الحضري، مدينة ليل الكُبرى، مدينة باريس). كما دعمت على وجه الخصوص تطوير وثيقة التخطيط الحضري الخاصة بها، والتي تم التصديق عليها في منتصف العام 2016، والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- الحد من التفاوت الاجتماعي من خلال تشجيع حصول السكان الفقراء على مسكن لائق وبنية تحتية عامة وفرص عمل؛
- الحد من الفجوة الحضرية بهدف جعل المدينة أكثر كفاءة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل تكلفة البنية التحتية للمقيمين والحدّ من انبعاثات الكربون في المدينة.

يتمثل التحدي الذي تواجهه مدينة جوهانسبرج اليوم في تفعيل وثائق التخطيط الخاصة بها على عدة مواقع منفصلة، مع الحفاظ على الطموح العام على المستوى التشغيلي في المنطقة. هذا هو الهدف الذي تركز عليه الوكالة الفرنسية للتنمية اليوم.

جوليان اليير
مندوب العام لمؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري (CODATU)

«مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه» (CODATU)

في الأصل ;كان اختصار كلمة CODATU يعني «مؤتمر داكار للنقل الحضري». في الواقع، تمّ تنظيم فعالية دولية عام 1980 في عاصمة السنغال تُعنى خصيصاً في مسألة النقل الحضري في البلدان النامية. وبناءً على نجاح هذا المؤتمر الذي جمع ممثلين عن السلطات المحلية والإدارات العامة والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي من جميع أنحاء العالم، تم إنشاء مؤسسة بموجب القانون الفرنسي. واتّخذت اسم «مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه» (CODATU) ولأكثر من ثلاثة عقود، حصلت هذه المؤسسة على دعم كبير من أعضائها، لتتمكّن بالتالي من معالجة قضايا النقل في البلدان النامية من خلال تشجيع تبادل المعرفة والمهارات. وكل سنتين أو 3 سنوات، يجتمع عدد كبير من الباحثين والممارسين في مؤتمر دولي. في المقابل، تقوم «مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه» بالعمل على تطوير دورات تدريبية لصانعي القرارات في مدن الجنوب وذلك بهدف تعزيز المهارات المتعلّقة بمجال النقل. وفي الآونة الأخيرة، بادرت هذه الأخيرة إلى إنشاء ماجستير في النقل والتنقل الحضري في المدن الأفريقية.

تعتمد المؤسسة على تعاون السلطات المحلية الذي يهدف إلى تحفيز عملية تبادل الخبرات ونقل الممارسات الجيدة وتعزيز تطوير سياسة التنقل المستدامة. ومؤخّراً، قدّمت الوكالة الفرنسية للتنمية دعماً مهمّاً للمؤسسة مما ساعدها على تعزيز تشاركها مع السلطات المحلية أو وزارات البلدان الناشئة أو النامية المسؤولة عن عملية النقل الحضري. وهي بذلك تطوّر برامج التعاون التقني في الهند وتونس والبيرو ومصر. في العام 2015، كانت «مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه» (CODATU) في طليعة مبادرة أُطلق عليها اسم MobiliseYourCity، وهي تهدف إلى تعزيز تخطيط عملية التنقل الحضري المستدام في المدن سريعة النمو من أجل تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين نوعية حياة السكان في الوقت عينه. تصدر أيضاً العديد من الكتب أو الأدلة المنهجية أو المقالات حول المسائل أو التحديات المتعلقة بالتنقل الحضري في المدن الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا. كما أنّ الإنتاج الفكري للمؤسسة والمقالات المقدمة خلال المؤتمرات متاحة مجاناً على موقعها الإلكتروني.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ عضوية الجمعية مفتوحة للشركات والسلطات المحلية ومعاهد البحوث والخبراء الأفراد.

النقل في لاوس © مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه (CODATU. GEFFRIN)

الهند

المدن الهندية متوسطة الحجم: الحاجة إلى تنسيق مشاريع النقل والتخطيط الحضري

هناك العديد من المدن الهندية متوسطة الحجم على غرار كوتشي (مليوني نسمة/ ولاية كيرالا) وناغبور (2.5 مليون نسمة/ولاية ماهاراشترا) التي تقوم بتطوير أو إعداد مشاريع حضرية كبرى، بعضها في إطار برنامج «المدن الذكية» الذي أطلقته الدولة الفيدرالية الهندية (الولاية الوسطى) لتعزيز مرافق المدن. وتشمل هذه المشاريع خطوط المترو العامة، ومشاريع كبرى لإعادة تأهيل وتجهيز الأحياء، أو مشاريع كبرى لتنظيف الأنهار أو الجداول...

• الحاجة للاستمرار والاستدامة مع الوقت

إذا كان التخطيط الحضري يحصل على مستوى المدينة (إدارات تخطيط المدن والبلدان) أو على مستوى البلدان (إصلاح حقوق استخدام الأراضي في هذه المدن)، فهو لا يدرج في عمله دائماً هذه المشاريع التشغيلية الكبيرة التي تقودها السلطات المخصصة، والتي من المفترض أن تقوم بأعمال التخطيط والإدارة الحضرية عند الحاجة. ينتج عن هذا الواقع عجزٌ عن التفكير في إدراج ودمج هذه البنى التحتية في المشاريع وحصول تكامل حضري معها كما أنّه يكشف عن الحاجة إلى تفكير استراتيجي في التنمية الحضرية المرتبطة بمشاريع البنى التحتية الرئيسية هذه وعلى وجه الخصوص الحاجة إلى تحديد المشاريع الحضرية في مواقع استراتيجية أنشئت عقب هذه المشاريع الكبرى. ويكشف هذا الوضع عن أهمية توسيع دور وكالات التخطيط بما يتجاوز حق استخدام الأراضي، وذلك بهدف مشاركة الأطراف الفاعلة داخل المناطق الحضرية في التفكير المستقبلي والاستراتيجي وتحديد المشاريع الحضرية التي تقع في قلب المشاريع الكبرى المقرر تنفيذها.

• مِثالان عن المدن متوسطة الحجم: كوتشي وناغبور

في مدينة كوتشي الواقعة في ولاية كيرالا، قدّمت الوكالة الفرنسية للتنمية إلى جانب الأخصائيين من ليون الذين طلبت الوكالة مساعدتهم، دعماً مهمّاً للسلطة الهندية المتعاقدة من أجل تحديد المشاريع الحضرية المرتبطة بالمترو العلوي قيد الإنشاء، لاسيّما إنشاء شارع مخصص للسيارات والمشاة بطول كيلومترين أسفل المترو العلوي في شارع المدينة الشهير بالإضافة إلى التركيز على المراكز الثانوية والمساحات العامة عالية الجودة في محاور التبادل الرئيسية التي سينشئها المترو في الضواحي. أمّا في ناجبور وهي مدينة تقع في وسط الهند، وفي إطار الطلب الذي قدّمته للانضمام إلى برنامج المدن الذكية، ساهم دعم الوكالة الفرنسية للتنمية وشركائها من المهندسين الفرنسيين في تحديد المشاريع الحضرية التي يجب تطويرها في المواقع الاستراتيجية المرتبطة بالمحطات الرئيسية لخطوط المترو وبنهر ناجبور الذي يشكّل محوراً لبرنامج صرف صحي واسع ولعملية إنشاء المساحات العامة.

قطار علوي قيد الإنشاء في طريق المهاتما غاندي، الشارع الرئيسي في كوتشي © أورباليون

قمّة كلايمت شانس

التخطيط في المناقشات الدولية حول المناخ

استعداداً لمؤتمر الأطراف بدورته الحادية والعشرين، اجتمعت الأطراف الفاعلة غير الحكومية للاتّفاق على قرار مشترك متعلّق بالالتزامات التي يستعدّ المجتمع المدني والشركات والسلطات المحلية لتنفيذها بهدف التصدّي للتغيّر المناخي.

عُقد مؤتمر القمة العالمية للمناخ والأقاليم في مدينة ليون يومي 1 و2 يوليو 2015، واعتمد مبدأ عقد اجتماعات سنوية لجميع الأطراف الفاعلة غير الحكومية، استعداداً لمؤتمرات الأطراف، وذلك بهدف تحديد الالتزامات من حيث المبدأ والتنفيذ. وفي القمة العالمية للمناخ والأقاليم في ليون، وفي قمّة كلايمت شانس، التي عُقدت بين 26 و28 سبتمبر 2016، قاد الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري تحالف التخطيط الإقليمي والتنظيم الحضري المستدام، بدعم من معهد التخطيط الحضري في إيل دو فرانس ومن شبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة ومن ورشة العمل الدولية لمدينة باريس الكُبرى. كما ساعدت الأفكار المُقدّمة في هذه القمّة على إظهار أنّ التخطيط هو إطار أساسي للتصدّي للتغير المناخي، لكنه يحتاج أيضاً إلى تخطّي بعض العقبات لاسيّما تلك المرتبطة بغياب اللامركزية أو قلّة الموارد. تم تحديد العديد من التوصيات التي ترمي إلى تعزيز دور عملية التخطيط الإقليمي في المجال المناخي ومنها:

- اعتماد التخطيط كعملية حوكمة؛
- اعتماد التخطيط كعملية تحمل التزامات وإجراءات على مستويات متعددة؛
- دعم مبادرات الحكومات المحلية والإقليمية وتمويلها بهدف التصدّي لتغيّر المناخي؛
- اعتماد التخطيط الإقليمي لتحسين العرض والطلب على الطاقة وتنظيم تدابير التكيف.

وفي خلال قمّة كلايمت شانس، تم الإعلان عن تحالف الأطراف الفاعلة غير الحكومية لتعمل بالتحديد في مجال التخطيط وسيتولّى إدارته الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري. ويُعدّ التخطيط الحضري والإقليمي أحد النقاط التي يجب تنفيذها والتي يجب أن تنبثق عن الحكومات المحلية. من جهة أخرى، غالباً ما تكون السلطات المحلية مسؤولةً عن تطوير وتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج والمبادرات التي تؤثر بشكل مباشر على انبعاثات غازات الدفيئة وعلى التغير المناخي. هذا هو حال السياسات والقوانين في مجال العقارات والتخطيط الحضري (التنقل والإسكان والحصول على الخدمات الأساسية والزراعة والمساحات الطبيعية) وإدراج الموارد (الطاقة والمياه) وإدارة النفايات والوقاية من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ 50 إلى 80 بالمئة من التدابير اللازمة للتكيف مع التغير المناخي حالياً أو في المستقبل على المستوى المحلي أو دون الوطني.

حقل من توربينات الرياح © AUDRSO

رونان دانتيك

عضو مجلس الشيوخ، الناطق الرسمي لمنظمة المدن والإدارات المحلية المتحدة

الوكالات الحضرية في قلب التحديات العالمية

أصبح من البديهي أن المدن هي الحلّ لمعظم مشاكل العالم لاسيّما أنّها تضمّ اليوم أكثر من نصف سكان العالم. فعلى سبيل المثال تنبعث 70٪ من الغازات الدفيئة من المُدن، فمتى قررت اتّخاذ الجراءات اللازمة للحد من الانبعاثات سوف ننقذ الكوكب بأكمله. الموضوع بسيط بعض الشيء. إذا تم التغاضي عن القضايا الحضرية لفترة طويلة، فلا يمكننا ولا ينبغي لنا التفكير في المسائل المتعلقة بالمدينة ونصرف النظر عن النطاقات الإقليمية الأخرى التي تتفاعل معها باستمرار.

بعد تحديد هدف محدد للتنمية المستدامة مخصص «للمدن والمجتمعات المستدامة» من خلال تعبئة شبكات السلطات المحلية التي يدعمها عدد من الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني، يجب أن نرتكز على خريطة الطريق هذه التي حدّدها المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، للدفاع عن رؤيتنا لمستقبل المناطق الحضرية التي تعتمد استدامتها على تماسكها الاجتماعي، خياراتها المتعلّقة بالطاقة، سيطرتها على تدفقات الأغذية، تضامنها مع المناطق الريفية وغيرها. من الضروري أيضاً أن تكون كلّ هذه المسائل في قلب الأجندة الحضرية التي سيتم تحديدها في كيتو خلال مؤتمر الموئل الثالث.

سنحدّد نقاط مهمّة خلال المفاوضات المناخية التي ستركّز بشكل خاص على تسهيل حصول أو حصول السلطات المحلية والأطراف الفاعلة الإقليمية، لاسيّما في المدن الجنوبية، على تمويل مباشر من مختلف صناديق المناخ التي ستُقرر خلال السنوات الأخيرة، والتي يمكن أن تثبت أنها أدوات قوية لتحقيق جميع الأهداف المذكورة أعلاه. وفي هذا السياق، نعتقد أنّه من الضروري تعزيز أدوات المعرفة الإقليمية والتخطيط وإدارة الأراضي اللازمة لبناء استراتيجية عمل متماسكة وطويلة الأجل.

لقد أثبتت وكالات التخطيط الحضري بالفعل فعاليتها وقدرتها على قراءة التطورات والتفاعلات بين الأقاليم. ولكنّها ما زالت بحاجة إلى تعزيز قدرتها على التشخيص والاستشراف في القضايا المتعلقة بالمناخ أو تدفقات الهجرة والعمل لمعالجة المستجدات التي قد تطرأ مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في الأقاليم أو الحفاظ على التنوّع البيولوجي وغيرها. ولكن لم تعد هناك حاجة لإظهار أهميّة الوكالات. وكذلك، يُعدّ تحالف «التخطيط الحضري الإقليمي» واحداً من التحالفات المواضيعية الستة عشرة للأطراف الفاعلة المتعددة في إطار قمّة «كلايمت شانس» ويركّز اليوم على مسألة واحدة من بين كافة المواضيع المقترحة وهي مسألة تمويل أدوات التخطيط الإقليمي بواسطة صناديق المناخ. هذا أمر منطقي، إذ إنّ المبالغ المستثمرة هناك ستشكّل نسبة استثنائية / النتيجة التي تمّ الحصول عليها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة (التحكم في التنقل والسكن وخيارات مرافق الطاقة وغيرها) ولكن على نطاق أوسع وذلك بهدف تعزيز استدامة المناطق.

معبد أنورادابورا © لوران باكود / الوكالة الفرنسية للتنمية

أنورادابورا، سريلانكا

تعزيز هذا الموقع المُدرج في لائحة اليونسكو للتراث العالمي

تُعدّ أنورادابورا عاصمة الإقليم الشمالي الأوسط وتقع في قلب المنطقة الجافة للجزيرة، وهي مدينة ذات ثقل مهمّ في سريلانكا كونها عاصمة قديمة وموقعاً دينياً من الفئة الأولى.

وبالنسبة لخطة التنمية الوطنية (2011) تُعدّ هذه المدينة واحدة من المدن الستة "الإستراتيجية" التي تهدف إلى هيكلة الإطار الحضري للبلد. وفي ضوء هذه الطموحات، أعدّت الوزارة التي تُعنى بالتنمية الحضرية (وزارة ميغابوليس والتنمية الغربية) عام 2013 برنامجاً يُغطّي مواقع متعددة ويهدف إلى زيادة جاذبية أربع من هذه المدن الستة ضمن إطار مشاريع حضرية متكاملة، مع تمويل من عدة جهّات مانحة، بما في ذلك الوكالة الفرنسية للتنمية.

وفي هذا السياق، تم اعتبار عملية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي في أنورادابورا وتعزيزه قضيةً فائقة الأهميّة للتنمية المتوازنة للإقليم.

في الواقع، تعتمد بلدية أنورادابورا اليوم على الأنشطة الدينية والسياحية المرتبطة بـ "المدينة المقدسة"، وهو موقع صنفته منظمة اليونسكو ضمن لائحة التراث العالمي منذ العام 1987، كما يمثل 10 بالمئة من الأراضي الإدارية للمدينة (45 هكتار من 350 هكتار ككلّ).

ومع ذلك، فإن العناصر المكونة لهذا التراث الاستثنائي (المعابد والأديرة البوذية، القطع الأثرية، وكذلك الخزانات والشبكات الهيدروليكية القديمة) تتعرض لضغوط متزايدة.

ومن المفارقات أنّ إمكانات هذا الموقع تبدو غير مستغلة: إذ يتجاوز عدد الحجاج مليون شخص في مهرجانات فيزاك (مايو) وبوسون (يونيو)، وفي المقابل يزور أقلّ من 70000 سائح دولي موقع اليونسكو سنوياً ممّا يشكّل أمراً غريباً ويشير إلى أنّه يتمّ اللجوء إلى المرافق السياحية ذات جودة منخفضة بدلاً من تلك التي تتّسم بطابع ثقافي.

تدخلت وكالة بوردو للتخطيط الحضري (a'urba) مرتيْن بناءً على طلب الوكالة الفرنسية للتنمية والسلطات السريلانكية، بين عامي 2014 و2016. تكلّلت مهمتها الأولى، وهي تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الموقع، بالنجاح بعد المزيد من الدعم الهيكلي الذي تمّ إجراؤه على مدار أربعة عشر شهراً وصُمم ليكون بمثابة وسيط لتبادل الخبرات، بما في ذلك استضافة وفد سريلانكي كجزء من الجولة الدراسية إلى فرنسا.

وقد هدف تحريك وكالة التخطيط الحضري إلى دعم الأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية في تحديد استراتيجية من أجل تعزيز تراث المدينة القديمة، بالإضافة إلى إعطاء توصيات ترمي إلى تحسين الأداء الحضري للموقع في الوقت المناسب وبخاصة في مجال التنقل.

واقترحت العديد من بعثات وكالة a'urba إجراء تحليل دقيق لخصائص الموقع وأتاحت المجال لإجراء حلقات حوار متعلّقة بالتحدّيات التي يواجهها الموقع تنطلق من التقارير الدقيقة المتوفّرة. وأعقب هذه الخطوة إنشاء فلسفة عامة ومبادئ التدخل في أعمال الموقع المصنف والمدينة الحديثة التي تنقسم بين اثني عشر عملية مكانية موزّعة على عدّة مراحل، إلى جانب توصيات من حيث طريقة الإدارة والحوكمة. ويكمن الهدف من ذلك في تحسين آثار الاستثمارات المرتآة التي ترمي إلى تنفيذ استراتيجية لتعزيز السياحة والتي تكون ذات صلة أيضاً بالإمكانات الطبيعية والثقافية للإقليم.

كما تم تناول بعض هذه التوصيات في المرحلة الأولى من الاستثمارات ذات الأولوية الممولة من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية على المدى القصير إلى المتوسط (خمس سنوات).

وعلى الرغم من القيود الشديدة للغاية فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات (الإحصاءات، والخرائط)، ساهم التشخيص الإقليمي الذي اقترحته وكالة a'urba في تشكيل هيكل للتوصل إلى توافق في الآراء حول التحديات وأولويات التدخل في الإقليم. بصورة أشمل، فإنّ أدوات التنسيق التي حرّكتها وكالة التخطيط الحضري لإقامة هذا التشخيص المشترك، والتي تُعد أدوات مبتكرة بالنسبة لكثير من أصحاب المصلحة، قد ساهمت في إطلاق ديناميكية أساسية للغاية لنجاح المشروع الذي يتميز بسياق مؤسّسي ويضمّ عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة من القطاعيْن العام والخاص.

رين، فرنسا

إدارة الأراضي من خلال التخطيط الحضري

تجمع رين الكُبرى 43 بلدية وتضمّ 427000 نسمة وقد أصبحت تعرف بمدينة رين منذ العام 2015. وقد وضعت خططاً حضرية فعّالة لحماية الأراضي الزراعية من ظاهرة الامتداد الحضري. تتميّز المدينة باستقطابها عدد كبير من الوظائف الحضرية المهمّة والسكان إلى جانب النشاط الحيوي في قلب العاصمة، وفي الوقت نفسه تتّسم بمناطق معيشية مُهيكلة تقع حول البلديات متوسطة الحجم وتجمع العديد من البلديات والمراكز المحلية المهمّة.

وقد ساعدت هذه الهيكلية الإقليمَ على تقديم وظائف مهمة لاستيعاب النمو السكاني الذي أحدثه جاذبية هذه المدينة. ومع ذلك، لم تستطع مدينة رين الكُبرى، تماماً مثل العديد من المناطق الأخرى، أن تتصدّى للزحف الحضري العشوائي الكبير في الحلقة الثانية من المنطقة الحضرية، إلّا بدءاً من العام 2008 وبفضل برنامج الإسكان المحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك هو التالي: أي مشروع يجب العمل عليه في المناطق شبه الحضرية لمواكبة مشروع المدينة الكُبرى؟ تجنبت مدينة رين الكُبرى معظم الآثار السلبية مثل التمييز الاجتماعي أو الازدحام المروري التي تعاني منه المدن الرئيسية بفضل خططها الحضرية وذلك من خلال تطوير ثلاث سياسات أساسية. أولاً، تم إنشاء قواعد التخطيط الحضري بحيث تتطور المنطقة الحضرية لتكون بمثابة "مدينة الأرخبيل". في مدينة الأرخبيل هذه، يحتل كل إقليم مكاناً خاصاً ويقوم بوظائفه المعترف بها فقط في التنظيم العام للمنطقة الحضرية. في المقام الأول، تمّ طرح مبدأ الحفاظ على المساحات الزراعية والطبيعية واستدامتها، وتحديد الوسائل التنظيمية للقيام بذلك.

ثم تم تزويد المدن بخدمات أكثر أو أقل أهمية، بحسب حجمها وموقعها في الإطار الحضري. وبهذه الطريقة، لدى كل منها خدمات أساسية تُقدّمها للسكان الذين بإمكانهم أن يستفيدوا من الخدمات الوسيطة التي تتطلب وزناً سكانياً معيّناً وكثافة كافية للعمل في المركز الهيكلي للمناطق المعيشة حيث يعيشون. هذا هو مفهوم المدينة المجاورة. تقوم "الميادين الحضرية" - أي المساحات المحددة بدقة - بضمان عدم استخدام أراضي المزارعين في أي مجال آخر غير الزراعة. ومن أجل الاستمرار في استقبال سكان جدد، تشجع الخطتان الرئيسيتان الأخيرتان على إنشاء مراكز حضرية ثانوية تتصّل بقلب المدينة بواسطة وسائل النقل.

بالإضافة إلى ذلك، تحدّ المراكز الحضرية الثانوية من الزحف الحضري العشوائي وانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة. وباستقبال المدن المتوسّطة للسكّان الجدد على أراضيها تكون المسؤولة عن الفئة السكانية الأشد عوزاً. أمّا في الضواحي، يسعى التجديد الحضري والبناء الحديث إلى استيعاب كثافة أعلى، لتجنب استخدام الأراضي. أخيراً، تمّ وضع السياسة العقارية في نهاية السبعينيات لإدارة الأراضي التي تعتبر مورداً محدوداً ذات أهميّة. وتمّ إنشاء مؤسسة الأراضي العامة المحلية التي تُعدّ أداة متخصصة. وفي كل عام، تقوم مدينة رين الكُبرى بشراء الأراضي قبل المعاملات العقارية، مما يدفع أسعار السوق إلى الانخفاض. وُضعت هذه السياسات المختلفة بطريقة تعاونية وابتُكرت من منطلق التضامن بين جميع المدن. ازداد تجهيز البلديات بشكل كبير؛ ممّا سمح للمدينة بالتعامل مع القضايا البيئية، ولاسيّما في ما يتعلّق بالتحول في مجال الطاقة والتصدّي للتغير المناخي.

خطّة التماسك الإقليمي لمدينة رين الكُبرى 2015:
المحافظة على المساحات الزراعية والطبيعية وتنظيم الإطار الحضري «لمدينة الأرخبيل»
© وكالة التخطيط الحضري والتنمية المشتركة بين البلديات التابعة لمدينة رين الكُبرى

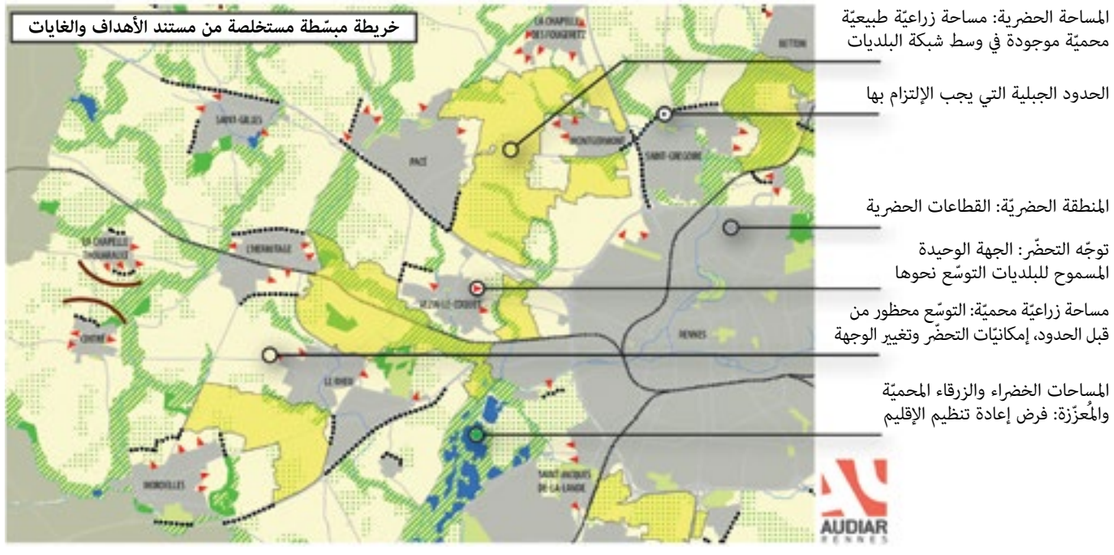

المعرفة والرصد والتقييم

لا تنتهي معالجة المشاكل التي تعاني منها المدن بمجرد الانتهاء من المشاريع الإقليمية والحضرية. إذ يجب أن تستفيد الوكالات الحضرية من معارفها وتستخدمها كبيانات حية للأراضي وفق منطق استشرافي.

إيل دو فرانس، فرنسا

رصد وتقييم التخطيط الحضري بين المرونة والشفافية

يُعدّ معهد إيل دو فرانس للإدارة والتخطيط الحضري المسؤول عن رصد وتقييم الخطة الرئيسية لمنطقة إيل دو فرانس (Sdrif 2030).

أصبحت عملية الرصد والتقييم لوثائق التخطيط الإقليمي ضرورية لإتاحة المرونة المتوقعة من وثائق التخطيط الحضري بهدف الاستجابة للتغيرات السريعة في مجتمعاتنا. والهدف من ذلك هو مقارنة الإنجازات والنتائج بانتظام مع الأهداف المحدّدة، وإعلان التقدم المحرز والتحذير من الصعوبات الموجودة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات السببية التي تنقلنا من الأهداف إلى النتائج الملموسة، وتبرير عدم تحقيق بعض النتائج المتوقعة من دون أن ننسى دراسة عملية التنفيذ والتدريب وتحسين فعالية البرمجة المستقبلية وكفاءتها وتأثيرها.

تقوم الخطة الرئيسية لمنطقة إيل دو فرانس 2030 بإجراء تقييم كل 5 سنوات. كما ستتيح التحقق من أهمية السياسات والاستراتيجيات الإقليمية المطبقة بهدف تعديلها إذا لزم الأمر. أمّا الرصد فهو عملية متواصلة لجمع المعلومات وتحليلها وتأخذ في الاعتبار السياق، والتطورات المؤسسية والتشريعية والسياسية، وإنجازات الأطراف الفاعلة في التخطيط، والمنطقة وشركائها. كما يعتمد الرصد على المؤشرات الكمية والنوعية، وتفسيراتها المكانية. يتيح هذا الرصد تقييم وسائل تنفيذ الخطة الرئيسية، عن طريق قياس التقدم المحرز في المشاريع، ثم من خلال مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها مع الأهداف الموضوعة.وهو يسمح بإصدار التحليلات والتحذيرات والتوصيات الضرورية لإعداد أي تدابير تصحيحية وتبريرها.

يساهم نشر النتائج التي تم التوصل إليها في تدعيم سياسات التخطيط والتطوير العامة وتمكّن المواطنين من الحكم على مدى أهمية أدوات التخطيط الإقليمي.

منظر جوي لباريس وضواحيها © معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس

باماكو، مالي

إنشاء وكالة تخطيط حضري لمتابعة الخطة الرئيسية للمدينة

لتقديم مشروع سياسي قوي للعاصمة وممارسة صلاحياتها بالكامل في التنمية الحضرية على المدى الطويل، طوّر المجلس البلدي لمقاطعة باماكو نهجاً تعاونياً لتحسين أولويات برنامجه وإضفاء الشرعية عليها، لا سيّما فيما يتعلق بإدارة الهدر والتنقل واستخدام الأراضي وتعبئة الموارد المالية. دعا المجلس البلدي شركاءه في التعاون اللامركزي عام 2014، أي مدينة ليون الكبرى (ثاني أكبر مدينة في فرنسا، وشريكة في التعاون اللامركزي لأكثر من 10 سنوات مع باماكو) والوكالة الفرنسية للتنمية لتدعما إنشاء وكالة تخطيط حضري دائمة وذات طابع شراكيّ، بعد دراسة الجدوى المالية والإدارية، وتساعدا في مواجهة التحديات التي تواكب التطوّر الحضري والتي غالباً ما تتخطّى حدود المدينة. يتمثل الدور الأساسي لوكالة باماكو للتخطيط الحضري في زيادة دائرة المعرفة واقتراح خطط رئيسية لإقليم باماكو الكبير ودعم السلطات المختصة في تحديد وضمان اتساق السياسات العامة في المنطقة ضمن إطار استراتيجيات التنمية الحضرية. وبفضل المساعدة المهنية التي قدّمتها مدينة ليون، تم تأليف مجموعة للعمل على إنشاء الوكالة في العام 2012 فضلاً عن تطوير الخطة الرئيسية الجديدة وتقديم الدعم في مشاريع التنمية طويلة الأجل الخاصة بالمدن مثل عناصر المشروع الحضري الرابع في مالي (PUM4) بما في ذلك مشروع مساعدة المجتمعات الحضرية في مالي (PACUM)، ومشروع باماكو للصرف الصحي والتنمية الحضرية (PADUB) ومشاريع النقل الحضري (بما في ذلك النقل العام).

مارتينيك - لا ريونيون - غويانا، فرنسا

الوكالات الحضرية في الأقاليم التابعة لفرنسا والهندسة المصممة لتلبية احتياجات هذه المناطق

تشتمل المناطق الخارجية على ميزات أصلية متعلقة بالمنطقة الحضرية. فمن المساحات الجزرية التي تواجه مخاطر كبيرة بالنسبة لمارتينيك وصولاً إلى لا ريونيو والإقليم الشاسع في أمريكا الجنوبية وسط غابات الأمازون الماطرة في غويانا، كانت هذه الأراضي بحاجة إلى أدوات محددة مختلفة عن تلك المخصصة للبلدات العادية الأخرى. وتعدّ وكالات التخطيط الحضري في مارتينيك ولا ريونيو وغويانا، المصمّمة لخدمة الأقاليم التابعة لفرنسا، مختبرات لتجربة السياسات العامة الوطنية ومدى تكيّفها مع الخصائص المحلية.

• وكالات التخطيط الحضري التي يجب إنشاءها لمعالجة التحديات المحلية

عرضت هذه المناطق الثلاثة هواجسها الخاصة، ومن هذا المنطلق، أنشأت وكالاتها الحضرية نموذجاً لها وحدّدت الأدوار والإجراءات المناسبة في مجالات عملها.

وفي ما يتعلق بتحدّيات عملية التخطيط، يجب أن تحدّد هذه الأقاليم الثلاثة خطة عمل إقليمية، وهي وثيقة تخطيط حضري تُصمم على نطاق إقليمي، وتُحدّد المبادئ التوجيهية الأساسية المتوسطة الأجل في مجال التنمية المستدامة وتنفيذ المشاريع الإقليمية وحماية البيئة. وتأخذ الوكالات على عاتقها مهمّة تطوير هذه الوثائق الإرشادية بالتعاون مع أقاليم أخرى، تحديد المبادئ التوجيهية فضلاً عن تطوير المشاريع وتقييمها.

• معرفة جيدة بأحوال الأراضي

تسمح وكالات التخطيط الحضري أيضاً مراعاة الحقائق المحلية المهمة، من خلال رؤيتها الخاصة للتخطيط الإقليمي؛ وذلك ضمن سياق يتطلب في الواقع معرفة دقيقة ومحدّدة للمساحات. هذا أمرٌ صحيحٌ لاسيّما في ما يتعلق بالمخاطر الطبيعية. ولذلك أنشأت الوكالات مراصد لمراقبة المخاطر الطبيعية لتقديم المساعدة من أجل اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالمخاطر. وبالتالي، تُعدّ الوكالات الحضرية مساحات لتبادل المعارف بهدف دمج هذه المخاطر المختلفة (حركات الأرض، والأعاصير، والبراكين، والزلازل، وتراجع السواحل، وغيرها) في السياسات العامة. هذا هو الحال أيضا مع مسألة الإسكان التي تُعدّ قضية حساسة للغاية. يجب على الوكالات رسم خريطة دقيقة للاستجابة إلى الأوضاع الراهنة ووضع التخطيط المناسب في ما يتعلّق بالإسكان غير اللائق وصولاً إلى المساكن الشعبية. فعلى سبيل المثال، يُعدّ التحضر التلقائي عملية إنتاج غير رسمية أدّت إلى تشكيل المدينة في غويانا وهي شائعة جدّاً اليوم، كما تُشكّل ظاهرة يصعب دمجها وتنظيمها بدون مراصد دقيقة.

• المشاركة للحصول على معرفة أفضل

في عدد كبير من المواضيع، يجب على الوكالات الخارجية إنتاج بياناتها بنفسها وتطوير وسائل جديدة لنشر هذه المؤشرات. تُعدّ المراقبة الإقليمية عملية فائقة الأهمية في هذه المناطق التي تخضع لتطور مستمر وتتمتّع بسمات متعددة. كما تتدخّل في عملية وضع سياسات التخطيط وكذلك في التحليلات المواضيعية و/أو الإقليمية، لاسيّما بهدف اقتراح آليات طويلة الأجل لتعزيز حركة المناطق. وإدراكاً لهذا الواقع، ضاعفت الوكالات الحضرية في الأقاليم التابعة لفرنسا عدد شراكاتها لإنتاج وتطوير مساحات لجمع البيانات ونشرها بهدف تعزيز عملية التخطيط. يساهم هذا التشارك في نشر المعرفة الإقليمية على نطاق واسع بين السكّان، وكذلك بين الأطراف الفاعلة في الأقاليم.

مساكن شعبية غير نظامية في المناطق شبه الحضرية في منطقة غويانا الفرنسية
© وكالة غويانا للتخطيط والتطوير الحضري

الحدود الساحلية لمنطقة لا ريونيو © وكالة التخطيط الحضري في لا ريونيون

الحوكمة، الإنتاج المشترك، بناء القدرات

يتطلب التخطيط توزيع المسؤوليات على جميع المؤسسات وحوكمة حضرية تشمل جميع الأطراف الفاعلة: الشركات والمؤسسات والمستهلكين والسكّان والباحثين والمهنيين.

كريستين اوكلاير
منسقة الحملة الحضرية العالمية لموئل الأمم المتحدة

قام شركاء الحملة الحضرية العالمية بتقييم تحديات مؤتمر الموئل الثالث

عقب المؤتمرات الدولية الرئيسية لعام 2015 حول التنمية المستدامة والتغير المناخي، اعتمد مؤتمر الموئل الثالث في أكتوبر 2016 أجندة حضرية جديدة تدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية في المناطق الحضرية. تحدد خطة 2030 للتنمية المستدامة أهدافاً عديدة لتحقيق الإدماج والحصول على بيئة مستدامة، في الوقت الذي تُعدّ فيه المدن المساحات الأساسية لتنفيذ هذه الأهداف. وبالتالي فإنّ سياسات وأدوات التخطيط الحضري تأخذ دوراً مركزياً خلال عملية صياغة هذه الأجندة الحضرية الجديدة.

قام شركاء الحملة الحضرية العالمية بتقييم تحديات مؤتمر الموئل الثالث من خلال تنظيم دعوة غير حكومية تجمع أطراف فاعلة متعددة وترمي إلى تحديد العناصر الأساسية للنموذج الحضري «الجديد» والمساهمة في التوجهات الرئيسية للأجندة الحضرية الجديدة. حظيت وثيقة «المدينة التي نحتاج إليها» على إجماع جميع الأطراف المشاركة الذين قاموا بإنشاءها بعد سلسلة من 26 مجمعاً حضرياً بما في ذلك مجمع باريس حول «التخطيط الذكي»، وهو يدعو إلى تحقيق تماسك حضري جديد، ويدعو إلى تنسيق السياسات والإجراءات القطاعية، وهي جزء من نظام إقليمي متماسك ومتكامل وموحد يقوم على التعاون بين البلديات وذلك بهدف تحقيق وفرات في الحجم، وتحسين الموارد والقضاء على المنافسة الضارة بين السلطات المحلية والهيئات العامة. ستكون وكالات التخطيط الحضري أدوات جوهرية لتحقيق أهداف الأجندة الحضرية الجديدة. تم إعداد وثيقة «المدينة التي نحتاج إليها» بفضل مساهمات أكثر من 7800 شخص من 2137 منظمة متحدة خلال سلسلة من 26 مجمعاً حضرياً تمّت بين 29 يونيو 2015 و20 فبراير 2016. تم تجميع التوصيات المقدمة من المجامع الحضرية وتوليفها من قبل لجنة التحرير التي اختتمت أعمالها في 12 مارس 2016. اعتمدت اللجنة التوجيهية للحملة الحضرية العالمية بالإجماع هذه الوثيقة في 16 مارس 2016 في براغ، جمهورية التشيك. وتجدر الإشارة إلى أنّ المساهمين ينتمون إلى أربعة عشر مجموعة من الأطراف

المجمع الحضري
© الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري

20 و21 يناير 2016: المجمع الحضري في باريس حول التخطيط الذكي للمدينة المستدامة

كأعضاء في الحملة الحضرية العالمية، اجتمع الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري (FNAU)، ومعهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس (IAU-ÎdF) والشراكة الفرنسية للمدن والأقاليم (PFVT) لتنظيم المجمع الباريسي في اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يومي 20 و21 يناير 2016. وتماشياً مع المجامع الستة الأخرى التي عُقدت في أوروبا، يُشجّع مجمع باريس الحضري الحوار والتبادل من أجل الحصول على مستقبل حضري أفضل وذلك من خلال ضمّ مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية وشبكات السلطات المحلية والمجتمعات وممثلي الدول والمؤسسات البحثية. وستشكل المدن والمناطق والسلطات المحلية الأطر الأساسية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة. كما سيبحث مجمع باريس الحضري كيفية إجراء التخطيط الحضري والإقليمي الاستراتيجي بطريقة تخوّله في أن يكون مصفوفة لنهج متكامل للتنمية والحوكمة المتجددة.

ريو دي جانيرو ، البرازيل

عودة الحوكمة الحضرية

يُعدّ إنشاء المجلس المتروبولي للتكامل الحكومي مؤخراً في ريو دي جانيرو (12.4 مليون نسمة) جزءًا من قانون المدن الكبيرة الأخير في البرازيل الذي يهدف إلى إنشاء 53 مدينة. أمّا المجلس المتروبولي للتكامل الحكومي فهو هيئة الحكم المشتركة الحضرية التي تضم ولاية ريو دي جانيرو و22 بلدية، بما في ذلك مدينة ريو دي جانيرو، التي تضم نصف سكان العاصمة. يضمّ هذا المجلس وكالة تخطيط حضري طور الإنشاء وهي: المجموعة التنفيذية لإدارة المدينة الكُبرى برئاسة وزير الدولة للتخطيط الحضري.

وبعد 25 عاماً من إهمال أعمال الإدارة الحضرية، نشهد اليوم تجزئة خطيرة للأراضي. لقد أثبتت السياسات القطاعية الباهظة التكلفة أنّها غير فعالة في إعادة إحياء المساحات الحضرية المتضررة، وإعادة هيكلة المدينة، واستحداث مراكز جديدة والحد من الزحف الحضري الكبير. يكمن هدف المجموعة التنفيذية لإدارة المدينة الكُبرى (GEGM) في تعزيز التنمية المتكاملة للبلديات، لاسيّما في مجالات التنقل، والأمن والخدمات الحضرية الأساسية واستخدام الأراضي والصحة والتعليم. تتمثل المهمة الرئيسية للوكالة الحضرية في وضع خطة تطوير استراتيجية للمدينة الكبرى، بدعم من البنك الدولي، على أساس تجديد الخرائط ونظام المعلومات الجغرافية التي تُسهّل الإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي والتنمية الحضرية. يُلزم الفريق المحدود الذي تم إنشاؤه المجموعة باستدعاء مستشارين خارجيين. في الواقع، تبقى قدرات الدراسة بدائية، مما يحدّ من القدرة على الاستفادة من المعرفة والمساعدة في صنع القرار وتنفيذ المشاريع وتقديم الدعم التقني خلال فترة تنفيذ المشروع الحضري.

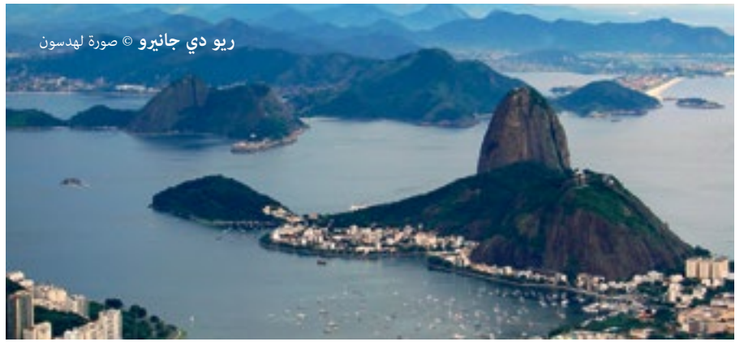
ريو دي جانيرو © صورة لهدسون

بشير عضيمة
رئيس منظمة المدن المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية، لبنان

أداة دعم للحوكمة المحلية الجيدة في لبنان

تُعدّ منظمة المدن المتحدة في لبنان ممثلةً المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) على الأراضي اللبنانية وتتميّز بشبكة تضمّ حوالي 90 سلطة محلية تمثل حوالي 80 ٪ من السكان. تمّ إنشاء المكتب التقني للبلديات اللبنانية (BTVL) عام 2001 بناءً على طلب المسؤولين اللبنانيين المنتخبين الذين لاحظوا ضعف البلديات اللبنانية، ويكمن هدفه في مساعدة هذه البلديات على المستوى التقني والمؤسسي من خلال دعم برامج التعاون اللامركزية و عن طريق حشد التمويل لبرامج الدعم لتحقيق الحوكمة السليمة وتعزيز المؤسسات البلدية.

تم تنفيذ أحد مشاريع التعاون المبتكرة في لبنان تحت اسم «نحو ميثاق منطقة مستدامة للمتن الأعلى» بدعم من منطقة إيل دو فرانس، وبمساعدة تقنية الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس وبالشراكة مع منظمة المدن المتّحدة في لبنان. استند هذا المشروع على دراسة أجرتها مجموعة من المكاتب الفرنسية - اللبنانية (إيديسا EDESSA وإيكو ميد ECOMED ومدى MADA) التي تضمّنت التشخيص الإقليمي والتعريف المشترك لأهداف التنمية المستدامة وتطوير الميثاق بالإضافة إلى دعم المسؤولين اللبنانيين المنتخبين ووعيهم حول موضوع المناطق المستدامة. عام 2013، تمّ توقيع أوّل ميثاق للأراضي المستدامة في الشرق الأوسط من قبل 52 رئيس بلدية ورئيس اتحاد بلديات المتن الأعلى، ممّا أسفر عن إشراك 64 بلدية في مشروع مبتكر لإقليم تم تصنيفه بين «المواقع الطبيعية المميّزة» في الخطة الرئيسية لترتيب الأراضي اللبنانية (SDATL). قامت منظمة المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية أيضاً بنشر نتائج هذا المشروع على البلديات الأعضاء في شبكتها.

الموقعون الـ 53 المنتخبون على ميثاق «منطقة مستدامة للمتن الأعلى»
© منظمة المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبناني

بازل-ميلوز، سويسرا فرنسا ألمانيا

معرض بازل الدولي للعمارة 2020: أداة لمدينة عابرة للحدود

إنّ معرض «أي بي إي» الدولي 2020» المترجم إلى اللغة الفرنسية والذي يعني «تخيُّل المستقبل وبناؤه»، هو مشروع دولي ومعرض للهندسة المعمارية والتخطيط الحضري نظمته المستوطنات الثلاثية في بازل لمعالجة القضايا الحضرية والمعمارية العابرة للحدود. في ألمانيا، حظيت المعارض المعمارية الدولية بشهرة واسعة في مجال التنمية الحضرية وإدارة الإقليم لأكثر من قرن. وقد صُمّمت هذه المعارض في الأصل لتقديم الأعمال المُبدعة والأشكال الجديدة للإسكان والهندسة المعمارية، وتتّجه اليوم نحو إيجاد حلول مستقبلية للمناطق الحضرية المُعقدة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معرض بازل للهندسة المعمارية 2020 يُعدّ أوّل من سيصدّر مخطط المعارض الألماني هذا خارج حدوده من خلال العمل في ألمانيا وفرنسا وسويسرا. ومن خلال موقعه العابر للحدود، يهدف هذا المعرض لإيجاد حلول مستدامة ومتناسقة لإقليم مجزأ مع مراعاة حدوده السياسية والإدارية والثقافية. ومع ذلك، فهو جزء من التقليد العريق للتعاون عبر الحدود بين المدن والسلطات المحلية في ضواحي بازل وميلوز فريبورغ، كما يتضح من إنشاء نقطة حدودية ثلاثية في بازل (ETB) أو كما أظهرته الخطّة الاستراتيجية المشتركة للتنمية 2020.

كما يركّز المعرض على تحقيق التنمية العابرة للحدود في جميع أنحاء المدينة والريف بالإضافة إلى تعزيز العيش المشترك، ويسعى إلى تحطيم الحدود التي ما زالت قائمة في مفهوم الشعوب وتشجيع التواصل مع المنطقة. يساعد مركز «المدينة» على تركيز مشاريع التخطيط والتطوير الحضرية والتنقل من أجل تنسيق عملية التخطيط المعقّدة للمنطقة الحضرية وتوفير الموارد اللازمة. تُعدّ المعالم الطبيعية في المنطقة ثروةً حقيقيةً للمدينة. ويتمّ تطوير المشاريع المختارة خطوة بخطوة حتى المعرض النهائي في العام 2020. تُعدّ المشاريع المنفّذة أمثلة يُحتذى بها في جميع أنحاء المنطقة، فهي تسمح بتطوير المهارات التقنية التي يجب أن تمتد على المدى الطويل حتّى ما بعد انتهاء المعرض. هذا هو الحال بالنسبة لمشاريع البنية التحتية، مثل تمديد الترام 3 من بازل في سويسرا إلى سانت لويس في فرنسا. كما يسمح المعهد بتبادل الخبرات لإطلاق شراكات مناسبة وبدء مشاريع جديدة.

من حيث هيكله، تم إطلاق معرض بازل الدولي للعمارة من قبل النقطة الحدودية الثلاثية في بازل التي تُعدّ المسؤولة عن هذا المعرض وتموّلها 19 سلطة محلية. ويجمع الشركاء وقادة المشروع المنضوين تحت راية معرض بازل الدولي للعمارة 2020 بين المجالين العام والخاص.

أديس أبابا، إثيوبيا

وكالة التخطيط الحضري: نحو هيكل مستدام ذات طابع شراكي

منذ أكثر من 16 عاماً، وعلى وجه الخصوص منذ 8 سنوات وفي إطار التعاون اللامركزي بين مدينة ليون الكُبرى وأديس أبابا، دأبت وكالة التخطيط الحضري في ليون على دعم وكالة التخطيط الحضري في أديس أبابا (الهيكل العام من 80 شخصاً) بهدف مراجعة الخطط الرئيسية المتعاقبة لعاصمة إثيوبيا وتحضير عملية تنفيذها.

تُعدّ أديس أبابا مدينةً كبيرةً يبلغ عدد سكانها 4 ملايين نسمة ومن المتوقع أن يتجاوز 12 مليون نسمة ليصل عدد سكانه في نهاية المطاف إلى 120 مليون نسمة. لقد أتاح هذا الدعم خصيصاً الانتقال من ما يشبه التخطيط النظري للأراضي إلى التخطيط الاستراتيجي المفصّل: من جهة على محاور التطوير والمواقع الاستراتيجية المرتبطة بشكل أساسي بالمحطات الرئيسية لشبكة النقل التي تندمج في عملية التنمية المتكاملة، ومن جهّة أخرى على حماية شبكة البنية التحتية الخضراء (الزراعة والحدائق الإقليمية المزمع إنشاؤها) المصممة بطريقة جغرافية متّسقة.

ومع ذلك، بالرغم من أنّ هذه المدينة قد ازدهرت لعدة سنوات، لا يزال يتعيّن تطوير دور الشراكة لوكالة التخطيط الحضري من أجل تحقيق اندماج أفضل في المدينة واستراتيجيتها التنموية للمشاريع الكبرى وللشركاء من القطاع العام أو الخاص، لاسيّما مشاريع النقل العام الكبرى مثل نظام النقل بالسكك الحديدية الخفيفة والذي تمّ افتتاحه في أواخر العام 2015.

نظام النقل بالسكك الحديدية الخفيفة الذي تم تشغيله في أواخر العام 2015 © أوربالیون

مدينة هو تشي منه، فيتنام

مركز الاستشراف والدراسات الحضرية (PADDI)

منذ أوائل التسعينيات، وتزامناً مع تبنّي سياسة الانفتاح الاقتصادي (Doi moi)، أقدمت هذه المدينة الواقعة في جنوب فيتنام على تغيير نطاقها بحثاً عن نماذج حضرية جديدة. وبالتالي، تطمح مدينة هو تشي منه لأن تصبح إحدى المدن الرئيسية البارزة في جنوب شرق آسيا. صحيح أنّها تتمتّع بنمو حضري قوي (3.2 بالمئة في السنة)، ونشاط اقتصادي حيوي، إلا أنّ مشاريعها الكبرى وتخطيط الحضري الفاعل بكل معنى الكلمة تواجه تحديات عديدة لا مفرّ منها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ منطقة رون-جبال الألب (والتي باتت تُعرف بمنطقة أوفيرن-رون- جبال الألب) ومدينة هو تشي منه كانتا قد اتفقتا على برنامج تعاون ثنائي في العام 1997 في مجال التدريب، والصحة والإدارة الحضرية، حيث أنّهما لا تزالان تعتمدانه حتى يومنا هذا. ومنذ العام 2001، تهدف المبادرات التي تطلقها منطقة رون-جبال الألب بشكل أساسي إلى توفير الدعم اللازم لسلطات مدينة هو تشي مينه في مواجهة سلسلة من التحديات المتعلقة بالإدارة الحضرية بسبب الضغط الديموغرافي الهائل، ومقتضيات التحوّل الاقتصادي المتسارع في ظل المساعي الرامية إلى مواصلة تحديث المدينة.

وفي هذا السياق، بادر الشريكان المذكوران بالتعاون مع مدينة ليون الكبرى (والتي تُعرف اليوم بمدينة ليون)، إلى إنشاء مركز الاستشراف والدراسات الحضرية (PADDI) في العام 2006. يخضع هذا المركز لإشراف اللجنة الشعبية لمدينة هو تشي منه بقيادة فرنسية فيتنامية مشتركة، واضعاً نصب عينيه هدفاً رئيسياً يتمحور حول توفير الدعم المؤسسي والفني للخدمات البلدية في مختلف المجالات الحضرية (التخطيط الحضري، الإدارة، الأراضي، الإسكان، وسائل النقل، الخدمات الحضرية، التنمية المستدامة، الحوكمة والتراث). كما طوّر المركز ثلاثة أنواع من النشاطات التي تستند إلى الخدمات المطلوبة في مدينة هو تشي منه، ألا وهي التدريب المستمر، المساعدة في إدارة المشاريع وتطوير مركز للموارد.

ومنذ العام 2006، نظّم المركز 60 ورشة عمل تدريبية شارك فيها أكثر من 2500 شخص، منهم من هو منتسب إلى الإدارات الفنية في مدينة هو تشي منه، وآخرون قادمون من محافظات فيتنامية أخرى. جمعت هذه الجلسات التدريبية 50 خبيراً قادماً من مدينة ليون (المدينة، مدينة ليون، وكالة التخطيط الحضري، رابطة النقل في منطقة ليون الحضرية، إلخ)، ومن السلطات والهيئات في منطقة رون- جبال الألب، والوكالات الحكومية ومستشاري القطاع الخاص.

وبالتالي، قام مركز الاستشراف والدراسات الحضرية بإبرام عدة شراكات مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، والجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيين ومعهد الحرف في المدينة (منطقة إيل دو فرانس). ومن جهة أخرى فهو يساهم في تعزيز التعاون العلمي القائم بين المؤسسات المتواجدة في منطقة أوفيرن-رون- جبال الألب.

أنتاناناريفو، مدغشقر

معهد حرف المدينة، عرّاب الوكالة الحضرية المستقبلية

ابتكرت بلدية أنتاناناريفو الحضرية بالتعاون مع منطقة إيل دو فرانس معهد حرف المدينة عام 2008. يشتهر هذا النوع من المعاهد على الصعيد الوطني بكونه مركزاً مرموقاً للمهارات ونقل المعارف، حيث يضمّ فريقاً متعدّد الاختصاصات مؤلفاً من خبراء محليين، مهمّتهم تنفيذ المشاريع بالاستفادة من الخدمات التي تقدّمها بلدية أنتاناناريفو الحضرية (مشاريع في مجال النقل، والبيئة، والتراث والسياحة...). فقد تم وضع برنامج لتحسين التنقل الحضري بالتعاون مع شركاء محليين (من وزارات، وشركات نقل ومستخدمين إلخ). يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنظيم النقل من خلال التخطيط، وإعادة هيكلة الشبكات، والإدارة والتدريب. يتمثّل الإنجاز الأول لهذا البرنامج في إنشاء ثلاثة خطوط تجريبية للحافلات. ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه عملية التوسّع الحضري في أنتاناناريفو، لا بدّ من توفير أداة أكثر قوة لتحليل وتوقّع وطرح السياسات الحضرية، والاستراتيجيات الإقليمية ومشاريع التنمية بهدف ضبط عملية التنظيم وإدارة المنطقة. ينطوي ذلك على إبرام تعاون وثيق بين الأطراف الفاعلة في التخطيط الحضري. تعتزم بلدية أنتاناناريفو الحضرية إنشاء وكالة تخطيط حضري بدعم من معهد حرف المدينة ومن وكالات شبكة الاتحاد الوطني الفرنسي لوكالات التخطيط الحضري (معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس وأغوار، وكالة التخطيط الحضري في ريونيون) بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية. تُعتبر هذه الوكالة إذاً أداة هندسة إقليمية مشتركة بين الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاثة في الإقليم (الدولة، والمنطقة والبلديات). ستشكّل وكالة التخطيط الحضري مساحة حوار هادفة إلى تسهيل صياغة السياسات العامة وتماسكها. سيتم تصميم هذه الوكالة بحيث تكون أداة حيادية مساعدة على اتخاذ القرارات ومتاحة أمام الجميع، وأداة للتشاور تتيح تشكيل قناعة مشتركة مع الأطراف الفاعلة وأداة دعم تسهّل التعاون اللامركزي على المستوى الإقليمي لبلدية أنتاناناريفو الحضرية والبلديات المحيطة بها.

مشهد لعاصمة مدغشقر © فليكر/فرانكس

كيف يتم إنشاء وكالة حضرية؟

إنشاء الوكالة الحضرية عمليةٌ متكرّرة.

عملية إنشاء الوكالة

تتألف عملية إنشاء الوكالة من خمس مراحل أساسية.

• مبادرة سياسية إقليمية

غالباً ما تبدأ فكرة إنشاء الوكالة بحدوث تغيير يفضي إلى رفع مستوى الوعي بشأن تحديات التنمية والإدارة الحضرية، لاسيّما ضرورة إدارة الإقليم بطريقة نظامية. ولا بدّ من إشراك مختلف السلطات المحلية في هذه المبادرة السياسية الإقليمية بهدف التمكّن من إنشاء وكالة للتخطيط الحضري. قد تأتي هذه المبادرة من بلدية أو من جراء تقارب مصالح العديد من السلطات المحلية حول مشروع أو سياسة مشتركة. وقد يكون السياق مؤاتياً لظهور إرادة سياسية إقليمية قد تحدث أثناء إجراء عملية إصلاح مؤسسي أو بعد مظاهرة كبيرة من أجل صياغة وثيقة تخطيط أو إعداد مشروع كبير.

• دراسة الجدوى

تتيح دراسة الجدوى دراسة أبرز التحديات التي تواجه الإقليم، والتوقعات والاستراتيجيات المشتركة مع الأطراف المحلية الفاعلة، وبالتالي النظر في مختلف السيناريوهات التي تحدّد المحيط الإقليمي، وأنماط الحكم، والإطار القانوني، ومهام الوكالة، ووضعها والوسائل (البشرية، الفنية والمواد) التي ينبغي اعتمادها وطرق التمويل.
كما يجب أن توكل هذه الدراسة إلى فريق من الخبراء الملمّين بالأوضاع المحلية (الحوكمة والإطار القانوني) وبإطار عمل الوكالات الحضرية. ينبغي أن تطرح دراسة الجدوى أبرز السيناريوهات المحتملة قبل البدء في المفاوضات الرامية إلى إنشاء وكالة تخطيط حضري.

• المفاوضات: الحوكمة والتمويل

يتطلب إنشاء وكالة حضرية اتخاذ قرارات مسبقة من جانب جميع الشركاء المعنيين. وفي هذه المرحلة، يتم تحديد محيط الإقليم المعني بحسب رغبة الأطراف الفاعلة في المشاركة بهذه العملية. وعلى هذا الأساس أيضاً يتم تحديد الوسائل المستخدمة والمهام المنشودة.

• مهمة التحضير (بين سنة و3 سنوات)

تُعتبر الفترة الممتدة بين سنة و3 سنوات المرحلة الأكثر دقةً إنما الأهم في عملية إنشاء وكالة. ففي هذه المرحلة، يتعيّن على فريق التحضير إعداد آلية تسلّط الضوء على مختلف مكوّنات الوكالة:

- إطار الشراكة (لجنة الشركاء، أو مجلس الإدارة، توقيع الاتفاقيات، النظام الأساسي، التمويل...) والحوكمة مع لجنة المراقبة الفنية.
- برنامج العمل المتعلق بالشراكة والأوضاع والاستدامة.
- تشكيل فريق (دراسات، إدارة) مجهّز بالوسائل (المواقع، المواد).
- تجهيز أدوات محددة ووسائل اتصال: نظام المعلومات الجغرافية، موقع الويب.
- إطلاق أعمال ودراسات جديدة.
- إعداد النظام الداخلي للوكالة.
- الشراكات الخارجية لتبادل البيانات.
- مركز التوثيق والمعلومات العامة.

تحدّد هذه الفترة جدوى إنشاء هذه الهيئة من خلال تحديد المشاريع الأكثر استراتيجية (المشاريع الحضرية الكبرى، هيكلة المشاريع الكبرى) وتتيح توفير عناصر التقييم اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الشركاء الأعضاء. سيتم التركيز بشكل أساسي على المشاريع التي تضم عناصر مشتركة بين الأقاليم وتنطوي على مشاركة سلطات محلية عديدة.

• التدعيم

تتيح هذه المرحلة للوكالة تدرس جميع أبعاد وأطر عملها. ويتم تغيير حجم الفرق لتحقيق الأهداف الإقليمية. كما تسمح الميزانيات والموارد المتاحة بتوسيع نطاق عمل الوكالة ومهامها.

عملية إنشاء وكالة تخطيط حضري
© أوربالیون/ الاتحاد الوطني الفرنسي لوكالات التخطيط الحضري

أربعة مجالات هامّة

يجب أن تتحلّى وكالة التخطيط الحضري بأربعة جوانب هامّة لتعمل وفق تصنيف واضح المعالم.

• الحوكمة

في هذا الجانب، تتمّ مناقشة الأطراف الفاعلة، ونطاق العمل والشراكات (مستوى اللامركزية، مستوى التعاطي بين البلديات والتمويل المشترك، والعلاقات مع الإدارات...). أما في ما يتعلق بالشكل القانوني، فيجب أن يتيح النظام الأساسي توجيه الوكالة من قبل الحوكمة الإقليمية متعدّدة الأطراف بطبيعتها.
يجب أن يكون النظام الأساسي مرناً بما يكفي للاستفادة من التمويل العام والتمكّن من التطوّر وفقاً للتغييرات التي تطال المحيط أو الحوكمة (أطراف فاعلة جديدة). يجمع مجلس الإدارة بين الأعضاء الرئيسيين الذين يشكلون حوكمة الوكالة. ويجتمع مرتين على الأقل كل سنة من أجل وضع الأهداف والتحقق من نتائج الإجراءات التي تقوم بها الوكالة.

• المهام والمهارات

تغطي مهام الوكالة الجوانب الآتية:
- رسملة المعارف؛
- المراقبة والتحليل الحضري: جمع البيانات وتحليلها، أنظمة المراقبة الجغرافية؛
- التخطيط الحضري والإقليمي؛
- إعداد وثائق التخطيط الحضري؛
- إجراء تحاليل وإعداد السياسات القطاعية: التنقل، الإسكان، التنمية الاقتصادية، البيئة، المناخ، الطاقة، الأرض؛
- المشاريع الإقليمية؛
- الحوكمة الإقليمية؛
- التنبؤ الحضري؛
- المعلومات، والتنظيم والتواصل؛
- توعية المسؤولين المنتخبين، والأطراف الفاعلة والسكان بشأن المسائل الحضرية والإقليمية.

لا يتّخذ الغرض من الوكالات الحضرية المنحى التشغيلي، بل المساعدة على تطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجيات الإقليمية والمشاريع الكبرى. تأتي هذه الدراسات بدعم من فريق متعدد الاختصاصات من مهندسين معماريين متخصصين في التخطيط الحضري، ومهندسين، وجغرافيين، واقتصاديين، وعلماء اجتماع، وسياسيين، ورجال قانون، وصحفيين، ومصمّمي جرافيك، وأنصار البيئة ومتخصّصين في التوثيق على ألا يقلّ عددهم عن عشرة أشخاص.

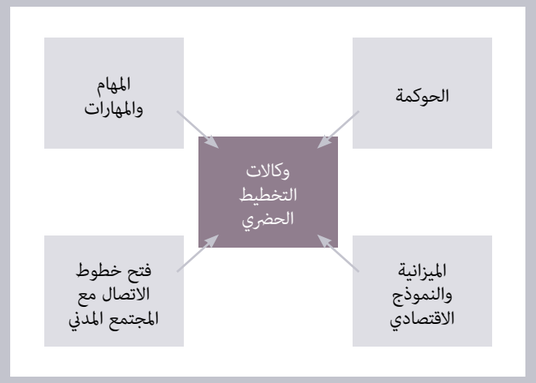

المجالات التي يجب تحديدها في وكالة التخطيط الحضري
© أوربالیون/ الاتحاد الوطني الفرنسي لوكالات التخطيط الحضري

• الميزانية والنموذج الاقتصادي

يجب أن يتيح تمويل وكالة التخطيط الحضري تشغيل فريق من الخبراء وموظفي الدعم. كما يلزم أن تضمن الاستقرار النسبي من خلال الاعتماد على عدد كبير من الموارد المتأتية من شركائها، سواء كان على شكل مساعدات (الدولة، السلطات)، أو توفير الموظفين أو التبرعات. وينبغي أن يلتزم الأعضاء بتزويدها المساعدات أو التبرعات بشكل مستدام. يمكن أيضاً توقُّع الضرائب المخصصة (الضريبة على تصاريح البناء). وتستطيع الوكالة العثور على مصادر تمويل إضافية بمساعدة المانحين الدوليين (مثل جمعية الإدارات الفرنسية، صندوق المناخ الأخضر)، أو عن طريق الخدمات المدفوعة (دراسات، بيع المنشورات). إلا أنّه لا ينبغي أن تتجاوز المساعدات الخارجية سقف إيرادات الوكالة، بحيث تبقى بغالبيتها في خدمة الحوكمة الإقليمية. بشكل عام، يتم تخصيص جزء كبير من ميزانية الوكالة لتسديد رواتب العاملين فيها. أما الباقي فيتعلق بنفقات المواقع، أو تكاليف الإنتاج أو التعاقد المتخصص من الباطن ورسوم التشغيل. في فرنسا مثلاً، تتراوح ميزانية وكالات التخطيط الحضري بين 2 و 5 يورو في السنة لكل نسمة في الأقاليم ذات الصلة.

• فتح خطوط الاتصال مع المجتمع المدني

تساهم وكالة التخطيط الحضري في تغذية النقاش العام الذي يجريه المسؤولون المنتخبون في سياق تطوير السياسات العامة. إلا أنّها مسؤولة أيضاً عن مشاركة المعارف في المناطق التابعة لها، من خلال الحثّ على إجراء نقاش عام مباشر عن طريق ورش العمل، والندوات، والمنتديات أو المؤتمرات، وعبر إعداد أدوات النشر (كالأفلام، المنشورات والمعارض). وفي الختام، قد تشكّل هذه الوكالات نقطة تحوّل في السياسات الحضرية الوطنية حيث يمكن أن تشارك في النقاشات الدولية (مؤتمر الأطراف، المنتديات الحضرية، مؤتمرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) لتعزيز تنفيذ برامجها على الصعيد المحلي.

ناطحات سحاب في ملبورن، أستراليا
© ماريوس كلوزنياك

شروط النجاح والمخاطر التي ينبغي تجنّبها

يتطلّب إنشاء وكالة حضرية عمليةً تحكيم جيدة هدفها الجمع بين مختلف عناصر النجاح وتجنّب المخاطر.

• تتّخذ شروط النجاح أشكالاً عدة وتتطلّب توافر مجموعة من العوامل

• حوكمة الشراكة

تتطلّب وكالة التخطيط الحضري اتفاق الأطراف الفاعلة في مجال التنمية على تقاسم رؤية موحّدة للإقليم مع وضع أدوات لإدارته بشكل مشترك.

• الدعم السياسي

لا بدّ من وجود مبادرة سياسية تهدف إلى إبرام هذه الشراكة كشرط أساسي لإنشاء أداة تحليلية، ونمط استشرافي فضلاً عن تطوير السياسة العامة. ينبغي أن يقوم بهذه المبادرة طرف سياسي فاعل بالتنسيق مع أطراف أخرى منتخَبة أو ممثّلين عن المجتمع المدني. وسيكون من المفيد الاعتماد على مشروع استهلالي واعد يسهّل اتخاذ القرار (مرحلة اللامركزية، إطلاق مشروع استراتيجي).

• الإطار التشريعي

ينبغي أن يكون الإطار التشريعي الوطني مؤاتياً، حيث تسهّل الدولة عملية التنسيق بين السلطات المحلية. يرتبط الأمر إذاً بسياق اللامركزية الذي يعترف بصلاحيات التخطيط الحضري والنهج الإقليمي المعهود إلى السلطات المحلية، ومنحه الموارد اللازمة لممارسة سلطته.

• استدامة النموذج الاقتصادي

ينبغي أن يكون النموذج الاقتصادي مستداماً لضمان استمرار العمل على المدى الطويل. ويتطلّب ذلك تأمين موارد ثابتة ومتنوعة. وبالنظر إلى مهام وكالات التخطيط الحضري، يجب أن يكون التمويل مدعوماً بشكل أساسي من السلطات المحلية التي تكون بدورها مستقلةً من الناحية المادية. إلا أنّه يمكن الحصول على تمويل إضافي من الدولة. من جهة أخرى، قد تجد الجهات الفاعلة الاقتصادية أنّه من المفيد لها المشاركة في تمويل وكالات التخطيط الحضري من أجل الحصول على مصدرٍ للمعرفة وصياغة سياسات التنمية.

• نهج شامل

يجب أن تتمتّع الوكالة بنهج شامل وتنسيق تام. كما ينبغي أن تجد السياسات التي تحكم مختلف القطاعات (النقل، الطرق، الإضاءة العامة، الإسكان، المياه، الصرف الصحي، الصحة، التعليم، الطاقة، النفايات) في أعمال الوكالة ما يربط بين كافة مكونات المدينة. ويجب أن تشكّل القرارات المتّخذة إطاراً مشتركاً لكافة الأطراف الفاعلة. ولذلك ينبغي أن تخضع الوكالة لتوجيه طرف سياسي و/أو إداري قادر على تنفيذ رؤية عالمية ومتكاملة على إقليم معيّن، كرئيس بلدية أو محافظ أو غيره. ينبغي أن يكون صاحب القرار هذا قادراً على فرض الخيارات وربطها بقرارات الموازنة السنوية والممتدة على عدة سنوات.

• شرعية الوكالة

يتطلّب إنشاء وكالة حضرية فترة تعلّم وتدرّب معينة. وينبغي أن تثبت أهميّتها وفائدتها بسرعة أمام أصحاب القرار من أجل اكتساب شرعية قوية. لذا يجب أن تعطي الوكالة الأولوية للمشاريع الأكثر استراتيجية والتي تهمّ أصحاب القرار. تتّخذ هذه المساهمة شكلَين مختلفين هما تنسيق الإجراءات والسياسات القطاعية في هذه المشاريع الكبرى، وتقييم الوقائع على ضوء التحديات الأكبر من نطاق المدينة. وعليه، يجب أن تكون كل وكالة قادرة على البدء بمساعدة فريق كبير ومتنوع من الخبراء، لكي تستطيع إنجاز مهامها بدعم مدير، وخبير في التخطيط الحضري وخبراء في التنقل، وديموغرافي / إحصائي، وخبير اقتصادي، وعالم بيئي، وإسكان ورسام خرائط.

شوارع أمستردام © صورة لموين برين

• استمرارية العمل

تتطلّب الوكالة العمل على المدى الطويل. ويرتبط نجاحها بنوعية العاملين فيها واستمرارية عملهم. ففي هذا المجال المعقّد تماماً مثل مجال السياسات الإقليمية، من الضروري توظيف خبراء رفيعي المستوى ومنحهم ظروف عمل مؤاتية (رواتب عالية، عقود ثابتة، موارد مالية) تضمن ولاءهم للوكالة وتعزّز دورهم على المدى الطويل.

ليست الوكالة الحضرية مكتباً فنياً للبلدية أو جهة استشارية. بل يتمثّل دورها في إدارة ورسملة المعرفة، وبناء الذاكرة واستراتيجية الإقليم بطريقة موحدة تضمن تنفيذ السياسات العامة على أساس المعرفة المشتركة. وهكذا تستطيع الوكالة تركيز أنشطتها على المشاريع الكبرى من خلال التركيز على التحديات الاستراتيجية المشتركة:

- التخطيط الحضري،
- المشاريع الحضرية الكبرى،
- البنى التحتية وتكاملها الحضري،
- المشاريع الاجتماعية والبيئية،
- تطوير القطاعات غير الرسمية أو المُهمَلة،
- أو أيضاً مناطق التنمية الاقتصادية.

تتم رسملة هذه الذاكرة الحضرية ونقلها من خلال الإصدارات المكتوبة، المرئية والشفوية.

• العقبات الواجب تخطّيها

تتوفّر العديد من المخاطر التي تهدّد التوازن الضروري في وكالة التخطيط الحضري. ونجد أمثلة عديدة عن وكالات أقفلت أبوابها أو خفّضت أنشطتها إلى حدّ كبير، ما يشكّل تحذيراً من المخاطر التي تهدّد استدامة هذا النوع من الهيئات. قد تتجلّى هذه المخاطر على شكل تعثّر في الأعمال اليومية للسلطات المحلية أو عبر تحوّلها إلى أداة سياسية. يقع المكان المناسب لوكالة التخطيط الحضري في نقطة التوازن بين قوى الجذب التي تتّسم بثلاثة أشكال وتؤلّف مثلثاً من المخاطر. وعند الابتعاد كثيراً عن هذه القوى، قد تَظهر بعض المخاطر.

تتمثّل أولى قوى الجذب الماثلة على شكل وكالة تؤسسها هذه السلطات الأعضاء كمكتب للدراسات الفنية. يكمن البُعد السلبي لهذه الحالة في أخذ كل حالة على حدة، والمشاركة الواضحة في الملفات وفقاً لمبدأ التبادل. أما الموقع المنحرف فغالباً ما يشير إلى فقدان العلاقة المباشرة بين الوكالة والسياسة. وفي هذا الإطار، يتعيّن على المسؤولين عن الخدمات في مختلف السلطات الأعضاء إبرام اتفاقيات شراكة وفسخها مع وكالة التخطيط الحضري وفقاً لاحتياجات كل قطاع من دون رؤية شاملة.

الموقع الثاني هو خدمة «الحلقة المفقودة» بحسب مبدأ الاستعانة بمصادر خارجية. ينتج عن هذا الوضع اندماج ظاهري في السلطة، ما يوفّر علاقة مميّزة مع السياسات المنفذة والإجراءات التشغيلية. يكمن الخطر هنا في الانكباب على الأعمال اليومية، والاستجابة لحالات الطوارئ المستمرة، وبالتالي فقدان أي نظرة مستقبلية.

وأخيراً، يشير الموقع الثالث إلى تحوّل الوكالة لمكتب سياسي فني. فدعم مسؤول منتخب لهالة وطنية في بعض الأحيان وتمييز الإقليم يعزز قرباً كبيراً من القرار السياسي، ويضفي ضمنياً الطابع الرسمي على هذا الأخير. وهكذا تتعرّض الوكالة لخطر تحوّلها إلى أداة، وخطر إضعافها مع مرور الوقت كنتيجة للتبادلات السياسية التي قد تنشأ.

مشهد حضري في بوغوتا © صورة لستيفن داونز

مثلّث المخاطر © جيروم غرانج/ادوغا

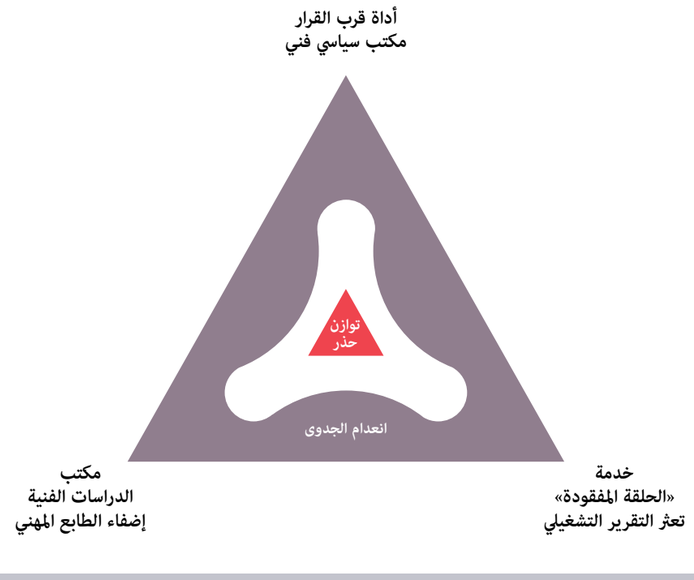

شروط الاستدامة والتدعيم

لكي تستمرّ وكالة التخطيط الحضري على المدى الطويل، يجب أن تخضع لقواعد محدّدة. وتُعتبر هذه القواعد المتعلقة بالتمويل، والموارد البشرية، والإطار القانوني، والنقاش العام ضرورية على وجه التحديد في بلدان الجنوب.

• استدامة التمويل والاستمرارية المالية

بخلاف المدن في الدول المتقدّمة، غالباً ما يكون التمويل العام في مدن الجنوب محدوداً أو غير مؤكد من عام لآخر. وأمام هذا الواقع، قد تندفع وكالات التخطيط الحضري إلى تطوير نموذج اقتصادي هجين حيث تقوم الوكالة بالأنشطة السابقة للإنتاج بالاستفادة من المساعدات العامة، ثم تتابع المراحل التالية بالاعتماد على الأسواق مع الشركاء في القطاع العام أو الخاص. إلا أنّ الصعوبة المرتبطة بالتمويل العام القائم على مبدأ الموازنة السنوية تقف عائقاً أمام تنفيذ الإجراءات التي تُطبَّق على عدة سنوات. لاسيما أنّ ميزانيات السلطات المحلية تتغيّر وفقاً لمخصصات الدولة ومواردها الخاصة. هذا ويؤدي الانفصال من ناحية الميزانيات والقرارات إلى تقليص دور الوكالة بشكل سريع لتصبح جهة منتجة للبيانات والخرائط أو مكتب دراسات. يمكنها حتى أن تختفي بالكامل.

• الموارد البشرية والأدوات الفنية

تختلف مسألة الموارد البشرية بشكل كبير بين الشمال والجنوب. فعلى سبيل المثال، توفر الخدمة العامة الإقليمية الفرنسية رواتب جيدة وخططاً للتطوير الوظيفي جذابة نسبياً. أما مدن الجنوب فنادراً ما تقدّم ذلك، حيث تكون الرواتب ضعيفة وتقلّ فرص التطوير الوظيفي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الدوران ويصعّب استمرارية التنمية الحضرية. وما يزيد من إشكالية هذا السيناريو هو وجود شحّ في الكفاءات المتخصصة بالتخطيط الحضري داخل البلاد بسبب نقص التدريب أو الممارسة. تواجه مدن الجنوب معضلة تشكيل هيئات فنية مستقرة وذات كفاءة عالية، فضلاً عن تشكيل نظام ضريبي فعال حيث يتم تحصيل الضرائب من دون تلاعب، مع توليد ميزانيات تتيح إعطاء أجور جيدة وتأمين وظائف مرضية.

• توفُّر سجل عقاري وبيانات حضرية

غالباً ما تكون البيانات الحضرية لمدن الجنوب مبعثرة وناقصة إلى حد كبير. وفي ظل هذه الظروف، يجب إنشاء مراصد البيانات بشكل تدريجي ومستمر وبالتنسيق مع شركاء آخرين. تشكل هذه المراصد أساساً للقرارات الحضرية الجيدة. كما لا بدّ من وجود سجل موثوق ومحدّث يتيح مراقبة السياسات الحضرية واستدامة الضرائب المحلية.

• قوة الإطار القانوني والامتثال للقواعد

تفتقر العديد من المدن في البلدان النامية إلى إطار تشريعي كافٍ لإنشاء أدوات دعم في التخطيط الحضري والإجراءات العقارية والتشغيلية على حدّ سواء. وغالباً ما يترافق هذا النقص في الإطار القانوني مع تراجع نسبة الامتثال للقواعد ومكابدة المخططين الحضريين والموظفين البلديين لصعوبة كبيرة في الدفاع عنها نظراً للضغوط التي يواجهونها. ومن دون هذا الامتثال للقواعد والدفاع عنها، يصبح تأمين الحماية أو فرض الحظر على المدى الطويل مهمّة شبه مستحيلة، في الوقت الذي يُعتبر فيه هذان العنصران أساسيين للتخطيط بشكل فعال.

• النقاش العام

لا يمكن اليوم تصوّر التخطيط الحضري والإقليمي من دون إجراء نقاش عام وإنتاج مشترك. فبالإضافة إلى الإنتاج المشترك الضروري للتمويل، ينبغي تنظيم نقاش عام هدفه تشارك التحديات الكامنة ووضع خطط مشتركة لمواجهة العراقيل واتّباع التوجهات المتعلقة بالمشاركة في التنمية. يجب أن يُجرى النقاش العام مباشرةً من قبل الأطراف السياسية الفاعلة، حيث تقدّم الوكالات عناصر المعرفة والإدراك اللازمة لتغذية هذا النقاش. وإذا اقتصر دور الوكالة على الإنتاج الفني من دون مراعاة الحساسيات وأدوار الجهات الفاعلة والمجتمع المدني، فهي تخاطر بالإغفال عن احتياجات وأولويات الأطراف الفاعلة حيث ستجد أنّها تطرح خيارات متناقضة مع تفضيلات أصحاب القرار والسكان. بالتالي، عليها أن تؤدي دور وساطة فاعل بين المعرفة والتصوّرات.

وسائل النقل في داكار
© صورة لجيف أتاواي

الشبكات

يمكن لوكالات التخطيط الحضري إعداد شبكة تسمح لها بالبروز على المستوى الدولي أيضاً، وتعزّز من تأثيرها في النظام السياسي والمهني وتتيح تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالمدن المستدامة.

بريجيت باريول ماثايز
المندوبة العامة في الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري، فرنسا

الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري، الشبكة الفرنسية للوكالات الحضرية

يجمع الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري تحت جناحه حوالي خمسين هيئة عامة لدراسة سُبل تخطيط وتطوير المدن الفرنسية الكبرى، ثلاث منها في مناطق خاضعة للإدارة الفرنسية خارج القارة الأوروبية. تملك معظم وكالات التخطيط الحضري نظاماً تأسيسياً يشتمل على الدولة.

شارك الاتحاد في مؤتمر الموئل الثالث المتمحور حول قضايا التخطيط الذكي للمدينة المستدامة، حيث أبرم شراكات مع نظرائه الدوليين، على غرار شبكة مجال للوكالات الحضرية المغربية منذ أكثر من عشرين سنة أو شبكة الرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي. أطلق الاتحاد مبادرة في مؤتمر الموئل الثالث لإنشاء شبكة عالمية من الوكالات الحضرية كأدوات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

والشركاء العامين الآخرين في مجال التنمية الحضرية. يشكّل الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري هيئة مؤلفة من مسؤولين منتخبين وخبراء فنيين، حيث تفتح المجال للحوار حول المسائل الحضرية. هذا وتشارك في النقاشات الوطنية، والأوروبية والدولية الكبرى حول السياسات الحضرية ومستقبل المدن. تجمع الشبكة الفنية للاتحاد 1600 خبير في التخطيط الحضري يرتكزون على الحقائق المحلية. يوفّر الاتحاد لهؤلاء الخبراء مساحة للاجتماعات وشبكة من التبادلات حيث يمكنهم الاستفادة من معارفهم ومشاركة خبراتهم والانخراط في المشاريع الجماعية. تتمتّع وكالات التخطيط الحضري هذه بخبرة في مجال التدخلات الدولية، لاسيّما في مجال التعاون.

وفي إطار النهضة التي تطال مجال التخطيط الإقليمي، يعزّز الاتحاد الخبرة الفرنسية في مجال التخطيط الحضري ويعمل كصلة وصل بين وكالات التخطيط الحضري الفرنسية والأطراف الكبرى الفاعلة والجهات المانحة الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو المدن والحكومات المحلية المتحدة. شارك الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري بشكل فاعل في القمة العالمية للمناخ والأقاليم التي عُقدت في يوليو 2015 بمدينة ليون، كما نظّم في يناير 2016 مجمع المفكرين الحضريين في باريس بالتعاون مع الشراكة الفرنسية للمدن والأقاليم ومعهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس، وذلك في إطار الحملة الحضرية العالمية وقمة كلايمت شانس الخاصة بالمناخ والتي عُقدت في نانت في سبتمبر 2016.

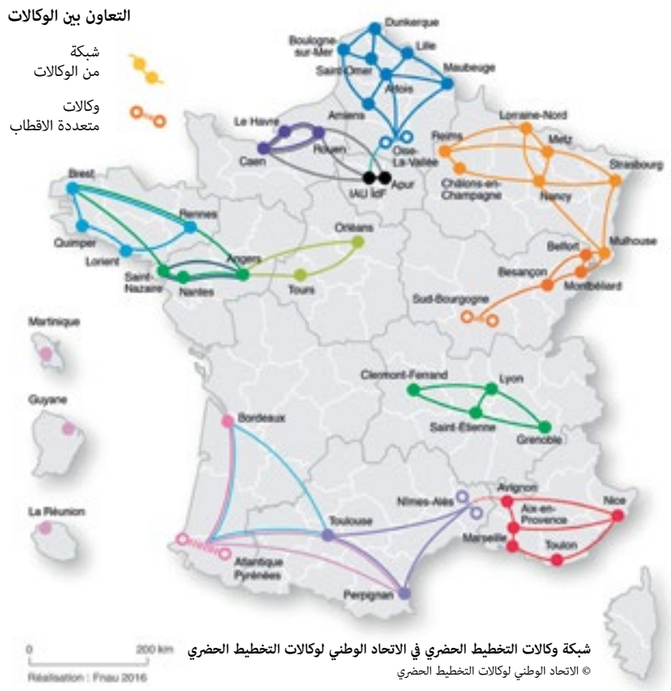

شبكة وكالات التخطيط الحضري في الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري
© الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري

أمين الإدريسي بلقاسمي،
المندوب العام لشبكة مجال، المغرب

مجال: مساحة فدرالية للوكالات الحضرية المغربية

تُعدّ فدرالية الوكالات الحضرية بالمغرب (مجال) جمعية غير هادفة للربح تأسّست بموجب القوانين المغربية. أبصرت الجمعية النورَ جرّاء رغبة مشتركة بين أعضائها والسلطة الحكومية المسؤولة عن التخطيط الحضري في إنشاء شبكة تربط بين مختلف الوكالات الحضرية في المملكة المغربية.

ولهذا الهدف، سخّرت مجال سنوات خبرتها العشر لخدمة الأطراف الفاعلة في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، من خلال ترسيخ مكانتها كقوة فاعلة في اقتراح خطط تطوير وتقييم للسياسات العامة في هذا المجال.

وعليه، تتوخّى مجال القيام بالمهام التالية المحددة:

• تعزيز ونشر المعارف المكتسبة في المجالات التي تسهم في إدارة، وتخطيط وتطوير الأقاليم؛
• تشجيع كافة الأفكار، والأبحاث والدراسات المشتركة التي قد تسهم في تحسين تنظيم المساحات الحضرية والريفية، فضلاً عن تحسين البيئة وظروف عيش السكان؛
• تعزيز تجميع الموارد وجهود الوكالات الحضرية بهدف تحقيق الإجراءات التي تحظى باهتمام مشترك (دراسات، تدريب، تعاون...). وبغية تحقيق هذا الهدف، تتّخذ مجال إجراءات متعددة تصبو إلى تضافر جهود الوكالات الحضرية لتطوير الهندسة الحضرية وخدمةً للتنافسية والتماسك واستدامة الأقاليم.

تتألف الأنشطة الرئيسية للشبكة ممّا يلي:

• تبادل الممارسات الجيدة ونشرها من خلال تنظيم اجتماعات وطنية للوكالات الحضرية فضلاً عن عقد الندوات والأندية المواضيعية المتمحورة حول القضايا المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية في تخطيط المدن والتنمية الإقليمية؛
• نشر التقارير والدراسات حول مختلف المواضيع المتعلقة بمهن الوكالات الحضرية؛
• تنفيذ إجراءات تشكّل محط اهتمام مشترك في مجال الدراسات، والتدريب والتعاون؛
• تعزيز الشراكات مع المنظمات الوطنية والدولية التي تُعنى بمجالات التدخّل المشتركة مع الوكالات الحضرية.

تجدر الإشارة إلى أنّه منذ إنشاء أول وكالة حضرية في المغرب عام 1984 وتحديداً في الدار البيضاء، راحت شبكة الوكالات الحضرية تنمو بشكل مطّرد. وفي الواقع، يضمّ الإقليم الوطني 30 وكالة مؤلفة من 1700 خبير وممارس حضري. تُعتبر هذه المنظمات اللامركزية الخاضعة لإشراف وزارة التخطيط الحضري والإقليمي مؤسسات عامة تتمتّع بالكفاءة في مسائل التخطيط الحضري والتطوير الإقليمي، لاسيّما في ما يتعلق بالتخطيط الحضري، ودراسة طلبات الحصول على التصاريح المتعلقة بالتخطيط، ومراقبة ورش البناء ودعم السلطات المحلية في استراتيجياتها الإنمائية.

الجزائر

الوكالة الوطنية للتخطيط الحضري أو تجمّع مكاتب الدراسات الجزائرية العامة في شبكة وكالات حضرية

تُعدّ الوكالة الوطنية للتخطيط الحضري في الجزائر مؤسسةً عامة بطابع صناعي وتجاري تتمتّع بشخصية معنوية واستقلالية مالية. تأسّست الوكالة بموجب مرسوم في العام 2009، ووُضعت تحت وصاية وزير الإسكان، والتخطيط الحضري والمدن. تُعتبر الوكالة الوطنية للتخطيط الحضري الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في مجال التخطيط الحضري (التخطيط، رصد الإدارة، تقديم المشورة التشريعية...)، كما تشكّل مركز المهارات والخبرات الفنية الذي يعمل لخدمة الجهات العامة المحلية أو الوطنية.

• تِسع شركات تابعة

تغطي الوكالة الأراضي الجزائرية من خلال تسع شركات تابعة لها تتّخذ شكل مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي. تقع الشركة الرئيسية في مدينة الجزائر (المركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية في التخطيط الحضري)، أما الشركات الثمانية الأخرى فتقع في البليدة، القسطنطينة، عنابة، وهران، سطيف، تلمسان، تيارت وباتنة. تلبي الشركات 2250 وكيلاً يتألف نصفهم من مهندسين معماريين، ومهندسين، وعلماء اجتماع، وخبراء اقتصاديين، وديموغرافيين وفنيين مرموقي المستوى.

• مسيرة تحوّل

لكي تصبح الشراكة بين وكالات التخطيط الحضري حقيقية، تعمل هذه الوكالات المحلية على تطوير دورها من مكاتب دراسات تجارية تؤدي دور المقاولة من الباطن، إلى شريك في إجراء الدراسات الحضرية يحرص على تحقيق المنفعة العامة. ينطوي هذا التحوّل على المقاولين المحليين (مع تمييزهم عن الوكالات الحضرية التابعة للمكاتب الخاصة)، ومن جهة أخرى ضرورة عمل الوكالة الوطنية للتخطيط الحضري ضمن شبكة.

يُعتبر هذا التغيير على قدر كبير من الأهمية، وهو أحد الأسباب التي تدفع شركات عديدة تابعة للوكالة إلى العمل مع الوكالات الحضرية الفرنسية، حيث تعاونت مدينة الجزائر مع معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس لإعداد خطة رئيسية لتطوير مساحة العاصمة، وعملت سطيف مع وكالة ليون لتدريب الكوادر المحلية على التخطيط الحضري، وتشاركت عنابة مع وكالة دنكيرك لعقد المؤتمرات والمناقشات، كما تعاونت القسطنطينة مع وكالة مرسيليا لدراسة الخطة الرئيسية.

سلفادور هيريرا مونتيس،
المدير التنفيذي للرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي، المكسيك

الجمعيّة المكسيكيّة للمعاهد المحلية للتخطيط (AMIMP): المؤسسات المحليّة للإستجابة إلى الضغوطات التنمويّة

يلفّ الغموضُ تاريخ التخطيط الحضري في المكسيك على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء. فقد مرت 22 سنة منذ إنشاء أول معهد للتخطيط البلدي في مدينة ليون و13 سنة منذ إنشاء الرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي. ينضوي اليوم تحت جناح الرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي 56 معهداً مختلفاً، ما يجعلها المؤسسة الرئيسية للوكالات الحضرية العامة والمحلية المخصصة للتخطيط الإقليمي والحضري في أميركا اللاتينية. وما يدعو إلى العجب هو أنّ المكسيك هي الدولة الوحيدة في أميركا اللاتينية التي استنسخت على نطاق واسع التجربة البرازيلية المتمثّلة في معهد التخطيط والدراسات الحضرية في كوريتيبا، والذي تأسّس عام 1965.

يشير كتالوج النظام الحضري الوطني في المكسيك إلى أنّ البلاد تضمّ 348 مدينة فيها أكثر من 15 ألف نسمة، أي ما يشكّل 72.3 بالمئة من عدد السكان الإجمالي. إلا أنّ 56 مدينة فقط، أي نسبة 15 بالمئة منها، تملك معهداً بلدياً للتخطيط (الذي يُعرف عامةً باسم معهد التخطيط البلدي، رغم إطلاق بعض التسميات الأخرى). وبعد إنشاء أمانة التنمية الريفية والزراعية والحضرية في العام 2013 والبرنامج الوطني للتنمية الحضرية والإسكان بين عامَي 2013-2018، حدثت سابقة جديدة في البلاد بمجال السياسة العامة مقارنة بالفراغ المؤسسي الذي دام أكثر من عقدين. خلال تلك الفترة، لم تعطِ المكسيك أهمية كبرى للسياسات الحضرية والإقليمية. يُعتبر أعضاء الرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي، ومعاهد التخطيط البلدي هيئات فنية واستشارية مفتوحة أمام المشاركة العامة في ما يخصّ تخطيط التنمية الحضرية. كما أنّها المؤسسات المسؤولة عن إجراء عمليات التخطيط للتنمية الحضرية. وهي تعزز أيضاً مشاركة المجتمع بشكل فاعل ومسؤول فضلاً عن تطوير الثقافة الحضرية. هذا وتشكّل أداةً هامة بيد البلديات لتعزيز قدراتها الإدارية. إذاً، هي تشكّل مراكز للتفكير والتحقيق، مهمتها إجراء الدراسات وتحضير المشاريع التي تحمل مواضيع محلية وحضرية. كما تنسّق جهود مختلف الأطراف المحلية الفاعلة (العامة، الخاصة والتابعة للمجتمع المدني) بهدف تعزيز القدرات، والكفاءات والموارد.

الهند

المعهد الوطني للشؤون الحضرية، خليّة الأبحاث في المدن الهندية

تأسّس المعهد الوطني للشؤون الحضرية في العام 1976، وهو معهد للأبحاث وبناء القدرات (أي التدريب) ونشر المعارف في القطاع الحضري في الهند. يُجري المعهد أبحاثاً حول التخطيط الحضري، والسياسات، والتمويل البلدي، والحوكمة المحلية، واقتصاد العقارات، والتنقل، وجودة الحياة، والبيئة، والتغيّر المناخي والمدينة الرقمية. يصبو المعهد الوطني للشؤون الحضرية إلى الربط بين الأبحاث والممارسة المهنية، وتوفير نظرة انتقادية وتحليلات موضوعية لاتجاهات التنمية الحضرية. كما يشارك في إعداد السياسات العامة، وتقييم البرامج ورصد الوزارة الاتحادية للتنمية والتخطيط الحضري مع حكومات الدول الاتحادية، ووكالات التخطيط الحضري، والوكالات متعددة الأطراف والأطراف الخاصة الفاعلة. يساهم المعهد في اللجنة الوطنية للتخطيط الحضري وكانت له مشاركة قيّمة في تطوير التعديلات الدستورية والسياسات الحضرية الوطنية. تشكّل أنشطته مصدر وحي لوكالات التخطيط الحضري في الهند.

يسعى المعهد الوطني للشؤون الحضرية إلى تعزيز الحلول المتكاملة في مجال التخطيط والتطوير الحضري في الهند. كما يتولى إجراء البحوث واحتضان الخبرات التي من شأنها أن تعزز الابتكار في القطاع الحضري، ومن ثم نشرها عبر التبادلات، والتدريبات ودعم تطوير المواهب. علاوة على ذلك، ينظّم ورش عمل استشرافية، ومؤتمرات، وندوات وتدريبات. وينشر كتباً، وصحيفة ونشرات إخبارية. كما أنّه يتولى مشاريع بحثية تتمحور بشكل خاص حول التغيّر المناخي، والتخطيط الحضري، والتمويل المحلي أو المدينة الرقمية. بالإضافة إلى أنّه يشارك في مشاريع التعاون الدولي حول المدينة المستدامة. وعليه، يساهم المعهد من خلال دوره المتمثّل بكونه خلية أبحاث متعلقة بالتخطيط الحضري في الهند، إلى تعزيز الابتكار في أساليب التخطيط الحضري لمواكبة التغييرات الهامة في شبه القارة الهندية.

وسائل النقل في كالكوتا © صورة لإدواردو إم. سي

المجمع الحضري © الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري

الشبكة العالمية للوكالات الحضرية

بادر الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري بإطلاق شبكة عالمية للوكالات الحضرية في مؤتمر الموئل الثالث. يستند المشروع إلى ميثاق يتضمن وكالات كبرى وبارزة مثل تلك الموجودة في باريس/إيل دو فرانس، بكين، نيويورك، ساو باولو وشمال دلهي فضلاً عن شبكات وطنية مثل تلك الموجودة في فرنسا، الصين، الهند، المكسيك، الجزائر والمغرب. ويتم من خلاله إبرام شراكات مع شبكات المدن (المدن والحكومات المحلية المتحدة، ميتروبوليس، C40، الحكومات المحلية من أجل الاستدامة...)، والهيئات متعددة الأطراف (موئل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأونيسكو، سيتيز أليانس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية...)، والوسط المهني الحضري (منتدى الموئل للمهنيين، الجمعية الدولية للمدن والمخططين الإقليميين، رابطة التنمية الحضرية الدولية، الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، شبكة التخطيط الحضري العالمية...)، والمجتمع المدني (الحملة الحضرية العالمية، الجمعية العامة للشركاء...)، المؤسسات وبنوك التنمية (الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الدولي...).

• تعزيز قدرات المدن الكبرى والمتوسطة الحجم

تنطلق هذه المبادرة من واقع لا مفرّ منه حيث تزداد ظاهرة المدن الكبرى بوتيرة غير مسبوقة. فقد أصبح هناك اليوم أكثر من 500 مدينة كبيرة تضمّ أكثر من مليون نسمة، مع أكثر من عشر مدن جديدة كبرى كل سنة. وأمام حجم هذه التغيّرات وتعقيد الإجراءات الواجب اتخاذها، تتطلّب هذه المدن الكبرى والمتوسطة هندسة إقليمية متينة من شأنها أن تسهّل الحوار بين الأطراف الفاعلة انطلاقاً من أفكار مستنيرة. وبغية تطوير السياسات الحضرية، والاستراتيجيات الإقليمية، والمشاريع الحضرية الشاملة والآمنة والمرنة والمستدامة (أنظر أهداف التنمية المستدامة رقم 11)، لا بدّ من الاستناد إلى تحليلات استشرافية ومشاورات واسعة النطاق. بالتالي، تحتوي غالبية المدن الكبرى والمتوسطة على وكالات حضرية هامة هدفها وضع سياسات تنموية واستراتيجيات التخطيط الضرورية لتوقّع التغيير ومواكبة التحوّلات الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية والبيئية بهدف تلبية الاحتياجات الهائلة لهذه المدن.

نذكر من بين الوكالات الأشهر في العالم رابطة التخطيط الإقليمي في نيويورك، ومعهد سيول، وإمبلاسا دي ساو باولو، ومعهد بلدية بكين للتخطيط والتصميم، وهيئة تطوير منطقة مومباي، ومعهد التخطيط الحضري في إيل دو فرانس وورشة التخطيط الحضري الباريسي. تملك بعض البلدان هيئات وطنية تهدف إلى تعزيز هذه الأداة الهندسية الإقليمية مثل الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري في فرنسا، والرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي في المكسيك، وجمعية تخطيط المدن الصينية في الصين، والمعهد الوطني للشؤون الحضرية في الهند، ورابطة منظمات التخطيط في الولايات المتحدة الأميركية، والوكالة الوطنية للتخطيط الحضري في الجزائر، وشبكة الوكالات الحضرية المغربية (مجال)، والهيئة العامة للتخطيط العمراني في مصر وغيرها. تتمتّع هذه الوكالات وشبكات الوكالات العامة وشبه العامة بخبرة استثنائية يحلو تشاركها.

• ربط الوكالات الحضرية بشبكة عالمية

تدخل هذه المبادرة في إطار جدول الحلول المقترح في مؤتمر الموئل الثالث. تهدف عملية ربط الوكالات الحضرية بشبكة عالمية إلى المساعدة في إنشاء وتعزيز الهندسة الإقليمية للمدن الكبرى والمتوسطة. يتجسّد ذلك على أرض الواقع بالتبادلات التي تهدف إلى تعزيز الابتكار، وتطوير أساليب جديدة للتخطيط وإعداد المشاريع الإقليمية، فضلاً عن التدريب، والخبرة في دعم الوكالات، والمختبرات الحضرية في المشاريع الحضرية والإقليمية، وأدوات رصد السياسات والاستراتيجيات الإقليمية. بالتالي، سيتم إنشاء منصة للتبادل وفعاليات خاصة (كالمؤتمرات) تهدف إلى الابتكار بغية الاستجابة بطريقة أفضل لتحديات العصر. تشارك الشبكة العالمية للوكالات الحضرية في تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد، وترمي لأن تكون أداة دعم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللأطراف الفاعلة الرئيسية حول العالم والتي تعمل على تخطيط المدن الكبرى والمتوسطة.

الميثاق

برنامج يهدف إلى ربط الوكالات الحضرية بشبكة عالمية

بالنسبة إلى وكالات التخطيط والشبكات الوطنية والإقليمية للوكالات الحضرية، فهي مؤسسات عامة أو غير هادفة للربح تحضّر سياسات واستراتيجيات حضرية وإقليمية، وتُشرف على التطوّرات الحضرية والإقليمية. كما تشكّل مراكز بحثية، قاعدة للمعارف، أماكن ابتكار للمفاهيم، مختبرات حضرية دائمة وجِهات مزوّدة للرؤى الحضرية.

نحن نعتبر أنّ الوكالات الحضرية هي أدوات أساسية لتنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد والذي تمّ اعتماده دولياً في مؤتمر الموئل الثالث بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تبنّتها الأمم المتحدة في نيويورك عام 2015، لاسيّما الهدف رقم 11 المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية المفتوحة للجميع، والآمنة، والمرنة والمستدامة.

نحن نعتبر أنّ العقود القادمة ستواجه تحديات هائلة في ما يخص التخطيط الإقليمي والسياسات العامة التي يجب أن تكون مصحوبة بالوكالات الحضرية. سوف تظهر مناطق حضرية جديدة، حيث ستكون الوكالات الحضرية أدوات رئيسية تساعد على الحوكمة وإعداد وثائق التخطيط الحضري الذكي (الاستراتيجيات والسياسات الحضرية). وستكون عدة مدن كبرى ناشئة بحاجة إلى الدعم لإنشاء وكالات حضرية جديدة.

كما أنّنا نعتبر أنّ التخطيط الذكي هو مصدر مهم للتحوّل المتعلق بالتنمية الشاملة، وتغير المناخ، والنموذج الإقليمي الجديد وأنظمة الحوكمة. غير أنّه لتحقيق التخطيط الذكي، لا بدّ من استخدام أدوات محددة للتمويل والتنفيذ والرصد. يساعد ربط الوكالات الحضرية في شبكات عالمية على تقديم المشورة لأصحاب القرار الدوليين والوطنيين من أجل التوصل إلى كيفية دعم التخطيط الذكي.

نحن نعتبر أنّ التبادلات الفنية بين الوكالات الحضرية المتجانسة هي أداة قوية قادرة على إنتاج التوصيات والمراجع المشتركة ومساعدة أصحاب القرار على إعداد مستقبل مدنهم. يجب بناء المعرفة والتحليلات والتوصيات بواسطة خبراء من المناطق الحضرية بالشراكة مع جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والباحثون وأصحاب القرار. يشكّل بناء المعرفة مساهمةً أساسية في جدول الأعمال الحضري الجديد ورصد نتائجه.

نحن ندرس الحاجة إلى دعوة الأطراف الفاعلة الدولية، والدول، والسلطات المحلية، والجهات المانحة وخبراء التنمية الحضرية، والأكاديميين، والباحثين والشركات لدعم مبادرة إنشاء شبكة من الوكالات الحضرية.

وقد قررنا إطلاق عملية ربط الوكالات الحضرية بشبكة عالمية خلال فعالية تعارُف أقيمت في مؤتمر الموئل الثالث بدعم من عدة وكالات حضرية، ومن شبكات هذه الوكالات والأطراف الدولية الفاعلة. ونحن ندعو الوكالات الحضرية وشبكاتها للانضمام إلى هذه المبادرة، من أجل تحديد النظام التأسيسي، والأدوار، والأهداف، والنتائج والحوكمة.

ونوافق على تبادل خبراتنا وأساليبنا في التخطيط الحضري والإقليمي، والحوكمة، والاستراتيجيات والسياسات الحضرية بهدف بناء معرفة مشتركة بالممارسات التي تم تطويرها في كل سياق.

كما نوافق على تقديم يد المساعدة عند الحاجة في إنشاء وتدعيم الوكالات الحضرية.

19 أكتوبر 2016 في كيتو

مديرة النشر: بريجيت باريول ماثايز، المندوبة العامة في الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري
التصميم والكتابة: بيير أرنو بارثيل (الوكالة الفرنسية للتنمية)، بياتريس برجر (أوربواليون)، إريك هيوبريكتس (معهد الإدارة والتخطيط الحضري في إيل دو فرانس)، ماريان مالز وأليكسيا مورو (الاتحاد الوطني لوكالات التخطيط الحضري)
بمشاركة جوليان اليير (مؤسسة التعاون من أجل تطوير النقل الحضري وتحسينه)، كريستين اوكلير (الحملة الحضرية العالمية)، أندريه ماري بورلون (وكالة باريس للتعمير)، رونان دانتيك (المدن والحكومات المحلية المتحدة)، جان بيير ايلونج مباسي (المدن والحكومات المحلية المتحدة في إفريقيا)، جوليان جيكيل (وكالة باريس للتعمير)، جيروم غرانج (وكالة آميان الكبرى للتخطيط والتطوير «أدوغا»)، سلفادور هيريرا (الرابطة المكسيكية لمعاهد التخطيط البلدي)، أمين الإدريسي بلقاسمي (مجال)، ليلى الخالدي (الوكالة الفرنسية للتنمية)، بشير عضيمي (المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية)، نيكول مادارياجا (الوكالة الفرنسية للتنمية)، آن أوديك (الوكالة الفرنسية للتنمية)، فاني كيرتامب (مركز الاستشراف والدراسات الحضرية)، أوليفييه ريتشارد (وكالة باريس للتعمير)، أوليفييه روسيل (أوربواليون)، هنري نويل رويز (وكالة التخطيط الحضري والتنمية المشتركة بين البلديات التابعة لتجمع رين)، رافاييل توتس (موئل الأمم المتحدة)
صورة الغلاف: مدينة مونتريال، جامعة أفينيو ماكجيل
الرسومات من إعداد: هيلويز تيسو - **الطباعة:** مطبوع باستخدام أحبار نباتية في دار الطباعة في وسط لنس، 62302 لنس، يونيو 2016 - **الرقم الدولي الموحد للكتاب:** 979-10-90777-04-0

يمكن تنزيل هذا المستند على الموقع الإلكتروني التالي: www.fnau.org

22، شارع جوبير - 75009 باريس - فرنسا
fnau@fnau.org - www.fnau.org - 01 45 49 32 50